م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/530

التعاون والجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 حزيران، 15 June 2025

.M E A K Weekly Economic Report No. 530

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/530

التعاون والجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 حزيران، 15 June 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف:

M E A K Weekly Economic Report No. 530

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/530

التعاون والجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 حزيران، 15 June 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 530

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 - أحدث كتاب يستعرض تجارب 6 دول عربية في مجالات التعاونيات 4
2 - الجمعية التعاونية 11
3 - سمير أيوب: الإتحاد التعاوني العربي صرف إنتاج التعاونيات اللبنانية 17
4 - التعاونيات.. الكنوز الخفية 18
5 - بيان الاتحاد التعاوني العربي 20
6 - معلومات عن الاتحاد التعاوني العربي 21
7 - أمين عام الاتحاد التعاوني العربي: القوانين المنظمة للتعاونيات تحتاج لمراجعة شاملة | حوار 26
8 - التعاونيات العربية في طريقها إلى التحول الرقمي 32
9- مستقبل القطاع التعاوني في سوريا 35
10 - المنظمات التعاونية في الوطن العربي 59

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/530

التعاون والجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 حزيران، 15 June 2025

M E A K Weekly Economic Report No. 530

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

1 - أحدث كتاب يستعرض تجارب 6 دول عربية في مجالات التعاونيات

المصدر :جريدة التعاون، بقلم :اشرف السعيد

د. مصطفي العبد الله الكفري

في هذا المرجع المعنون بـ"المنظمات التعاونية في الوطن العربي" يبحر فيه المؤلف الدكتور مصطفي العبدالله الكفري أستاذ الإقتصاد بجامعة دمشق إلي عدة دول عربية لها تجارب تعاونية سواء إستهلاكية أو إنتاجية أو سكنية، وقد تناول بالتحليل بعض جوانب الحركة التعاونية في ست دول عربية وهي: مصر وسوريا والأردن والكويت وتونس واليمن، ويقع هذا الكتاب في 742 صفحة من القطع المتوسط ومتضمنا عشرة فصول.

نشأة التعاون

وقد نشأ التعاون الطبيعي (الفطري) مع ولادة الإنسان وشعوره بحاجته لأخيه الإنسان وعمل الأفراد في الحياة البدائية بشكل مشترك وظهر العمل الجماعي والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج، ثم تطور مفهوم التعاون مع مرور الزمن ليصبح تنظيما اقتصاديا واجتماعيا يهدف لحماية الفئات الضعيفة وصغار المنتجين والمستهلكين والوقوف في وجه عمليات الاستغلال والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها النظام الإقطاعي الرأسمالي فالتعاون (نوع من السلوك

الإنساني شوهد في مختلف، عصور البشرية لجأ إليه الإنسان في عمله وفي تصرفاته الخاصة والعامة، وقد كان في الماضي ولا يزال حتي الوقت الحاضر وسيلة للدفاع عن الحقوق، ويعتبر التعاون وسيلة لتحسين واقع الأعضاء التعاونيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وليس هوغاية في حد ذاته، ولقد حقق التعاون نتائج إيجابية وملموسة وأثبت جدواه علي مر العصور وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية في العالم .وكان ابن خلدون (2331 .6041) أول من حاول إعطاء تفسير مادي لسعي الناس إلي الاجتماع وهو حاجتهم إلي الكسب والتعاون علي تحصيل الرزق ويقول في ذلك: (إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء(

التعاون الفطري المنظم

في استهلاله للكتاب أوضح المؤلف في الفصل الأول أن التعاون يؤدي إلي سرعة إنجاز العمل، كما عرض التعاون والجمعية التعاونية ثم أورد تصنيفا للجمعيات التعاونية بعدها حدد المبادئ الأساسية للتعاون وأهداف التعاونيات وعلاقتها بالدولة، كما ناقش موضوع الملكية التعاونية والبينات التنظيمي التعاوني. ومنذ انبثاق الحركة التعاونية المنظمة الذي ارتبط باسم الرواد الأوائل من عمال النسيج قبل 150 عاما تقريبا، كانت التعاونيات تتطلع إلي تحقيق تنمية حقيقية ترفع مستوي معيشة المنتمين إليها .فبالإضافة للمبادئ العامة التي صاغها هؤلاء النساجون الأحرار ومن كان يدعمهم فكريا، فقد كان لهم أيضا موقف هام جدا عندما أقروا (يجب أن نرتقي من مشتري احتياجات الأعضاء إلي صناعتها وزراعتها فنوفر بذلك لأنفسنا أرباح فريق ليس منا ونوحد فوق هذا لأنفسنا وسائل العمل الشريف)

أهمية التعاون في اقتصاديات الدول العربية

وناقش المؤلف في هذا الفصل دور التعاون في السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة، دور جامعة الدول العربية في دعم الحركة التعاونية من خلال لجنة خبراء التعاون العرب وإصدار ميثاق الحركة التعاونية العربية وتأسيس الاتحاد والتعاون العربي كما تعرض لأهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الحركة التعاونية العربية وبعض التعاونيات قد صار لها عمق تاريخي في عدد من أقطار الوطن العربي حيث

يرجع تاريخ صدور أول قانون للتعاون في مصر إلي عام 1923، وكانت قد ظهرت أول تعاونية في مصر قبل خمسة عشر عاما من هذا التاريخ، أما في أقطار أخري مثل لبنان والعراق والسودان وسوريا ظهرت فيها بدايات الحركة التعاونية وتشريعاتها خلال الأربعينات من هذا القرن.

وتميزت الحركة التعاونية في أقطار الوطن العربي بطابعها الشعبي في بادئ أمرها، ثم أخذت تعمل تحت مظلة الحكومات وإشرافها. وأنشطتها تتركز غالبا في المجالات الخدمية. والقليل منها يمارس العمل الإنتاجي المشترك، وبالنسبة للتعاونيات الزراعية لم تحسم بعد طبيعة عملها بشكل عملي ومقنع لأعضائها فيما إذا كان خدميا أو إنتاجيا ولابد من توفير مستلزماته.

الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في سوريا

وفي الفصل الثالث تطرق المؤلف إلي الحركة التعاونية في سوريا حيث تلعب المنظمات التعاونية الإنتاجية وغير الإنتاجية دورا فعالا في تنفيذ خطط الدولة في سوريا، كما وتسهم في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويوضح الدكتور يحي بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب. آنذاك. أن الجمعيات التعاونية قاعدة إقتصادية قادرة علي تشكيل أساس قوي ومتين وعلمي لإعادة بناء الاقتصاد القومي المنهار في الدول المتخلفة. ولاسيما إذا ما علمنا بان هذه الجمعيات تنظيمات شعبية بالدرجة الأولي تعد أعضاءها لتقبل فكرة الاستعداد للمستقبل وتحمل الصعاب الحالية في سبيله وهي بالدرجة الثانية أجهزة تمكن الحكومة من التعرف علي الاحساسات والاستعدادات الحقيقية لعدد كبير من السكان فيما يخص المشروعات التي تعتزم الدولة تنفيذها بالإضافة إلي المشروعات الخاصة بالجمعيات التعاونية.

وقد حاول المؤلف في هذا الفصل أن يعرض تجارب الدول العربية في حقل التعاون فقدم لنا في هذا الفصل التجربة السورية في بناء الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية فتحدث عن المجلس الأعلى للتعاون والاتحاد التعاوني وتأسيسها وإدارتها ومصادر التمويل والإعفاءات والامتيازات التي تتمتع بها، وكيف تقوم بأعمالها

المحاسبية وتوزيع الأرباح والخسائر وما هي الرقابة التي تمارسها علي أعمال الجمعية وطريقة تصفيته وحل الجمعية التعاونية.

الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر

أما عن تجربة مصر التعاونية فقد أفرد المؤلف الفصل الرابع للحديث عن التعاونيات الزراعية فأوضح المزايا التي يمتاز بها الاقتصاد التعاوني عن إقتصاد الفلاحين الفردي، ثم تعرض للتشريعات التعاونية في مصر وكيف تم تأطير الحركة التعاونية، ثم أوضح هيكلة البنيان التعاوني في مصر والثورة الزراعية التي حدثت في عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وما هي أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر ومناطق نشاطها وبخاصة التعاونيات الزراعية في مناطق الائتمان الزراعي، والتعاونيات الزراعية في مناطق استصلاح الأراضي.

وقد يصعب علي المزارع الفرد في مزرعته الصغيرة، أن يشتري جرارا أو حصادة لوحده كما يصعب عليه أن يؤمن الأليات الزراعية المختلفة أو استخدام الكيمياء وتطوير استخدامها، أو إقامة شبكة ري حديثة خاصة به ما هو الحل؟ الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها القادرة علي مساعدة الفلاح في تأمين مثل هذه المتطلبات، حيث يجري من خلال التعاونيات الزراعية توزيع الأرض في مساحات أكبر لعمل الأليات الكبيرة، وتوفر الميكنة في عملية الإنتاج الزراعي، كما تستطيع أن تقيم شبكات ضخمة للري، واستخدام الأسمدة الكيماوية، كل هذا يؤدي بالتأكيد إلي رفع مستوي الإنتاج وتخفيف أعباء العمل وتخفيض تكلفة الإنتاج، وأن الجمعيات غير محدودة لاستخدام التنظيم العلمي الحديث في الإنتاج والعمل والإدارة وللاستفادة من الثورة العلمية والتقنية الحديثة في الاقتصاد الزراعي.

التعاونيات الإنتاجية الحرفية في سوريا

وأوضح المؤلف في الفصل الخامس أهمية الصناعات الحرفية ودورها في الاقتصاد الوطني السوري، كما تحدث عن الجمعية التعاونية الحرفية في سوريا، كيف يتم تأسسها؟ وما هي أهدافها؟ وطريقة تمويله وإدارتها، ثم تناول الإتحاد العام للجمعيات الحرفية الذي يشرف على كافة الجمعيات التعاونية الحرفية في سورية

ويضم القطاع الحرفي كثيراً من الأنشطة الاقتصادية ويمكن تقسيم هذه الانشطة إلي فرعين رئيسيين:

1. الصناعات الحرفية: مثل صناعة السجاد والنسيج اليدوي والأثاث والحلي والمجوهرات وغيرها.

2. الحرف الخدمية مثل الجزارة، والحلاقة، وتنظيف الملابس وغيرها

التعاونيات

الاستهلاكية في تونس

وتناول المؤلف في الفصل السادس نشأة التعاونيات الإستهلاكية في الجمهورية التونسية وكيف نمت وتطورت في البداية، وكيف انتكست وتراجعت هذه الجمعيات وقد عرف التعاون الإستهلاكي علي أنه إتحاد العمال والفلاحين ومختلف فئات ذوي الدخل المحدود لأجل جلب المنتجات الضرورية وتوزيعها بأفضل السبل وأنسب الأسعار، كما أوضح المؤلف الشروط والمقومات اللازمة لنجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فإذا توفرت الجمعيات بشكل لائق حقق ذلك نجاحا كبيرا، وهذا ما حصل في تونس في بداية تأسيس التعاونيات، ثم تراجعت هذه الشروط والمقومات مما أدي إلي تراجع دور التعاونيات.

المنظمات التعاونية في دولة الكويت

وإستعرض المؤلف في الفصل السابع كيف بدأ النشاط التعاوني المنظم في دولة الكويت، وكيف تطورت الحركة التعاونية الاستهلاكية الكويتية وما هي الآفاق المستقبلية للحركة التعاونية في الكويت، وبدأ النشاط التعاوني في دولة الكويت في عام 1941 وتأسست اول جمعية تعاونية مدرسية في المدرسة المباركة ثم ظهرت جمعيات تعاونية أخري في بعض المدارس، وتأسست الجمعيات الثقافية الاستهلاكية منذ عام 1955 وفي عام 1963 وبعد صدور دستور دولة الكويت تأسست أول جمعية تعاونية إستهلاكية رسمية في المناطق السكنية بضواحي الكويت وأنتشرت وازدهرت الحركة التعاونية الاستهلاكية في الكويت.

أهداف التعاونيات الإستهلاكية بالكويت

وخلص المؤلف الي القول بأن التعاونيات الاستهلاكية في دولة الكويت تسعي إلي تحقيق هدفين كبيرين هما: الأول أقتصادي: الهدف منه تركيز الإنتباه والإهتمام علي تطوير المجالات الاقتصادية من خلال تضافر الجهود الفردية مع احتياجات والمصالح العامة ضمن إطار تنظيم محدد هو الجمعية التعاونية من مزايا هذا التنظيم تعبئة جميع الموارد الإنسان والمادية المتاحة في سبيل ايصال الخدمات باستمرار إلي مجموعة الافراد التي يتكون منها هذا التنظيم أو يتعامل معهم والثاني: إجتماعي قصد منه تركيز الأهتمام علي التنمية الإجتماعية من خلال سلسلة من الإجراءات والقواعد التنظيمية الرسمية منها وغير الرسمية التي تنبثق من الهدف الاقتصادي وتوضع هذه القواعد أساسا لحماية أصحاب الدخول الصغيرة أو المحدودة من الاستغلال والجشع.

الحركة التعاونية في الأردن ودور التعاونيات سكنية من أجل مشكلة السكن ويشير المؤلف في الفصل الثامن إلي أن فلسطين وإمارة شرق الأردن عرفتا التعاون المنظم مع بداية الانتداب البريطاني، حيث قامت حكومة الانتداب في بداية العقد الثالث هذا القرن بتنشيط التعاونيات التي تخدم مصالحها وصدرت في عام 1933م بعض القوانين التي تنظم إقامة الجمعيات التعاونية فى ظل الانتداب، وتم إنشاء المواد الغذائية والأولية التي يحتاجها، وبعد صدور قرار التقسيم في فلسطين عام 1948م وضم الضفة الغربية إلي الضفة الشرقية عام 1950م، بدأت الحكومة الأردنية تعمل علي تطور التعانيات والحركة التعاونية منذ عام.1952م، وأصدرت قانون التعاون الجديد في عام 1956م، والذي كان له كبير الأثر في تنظيم وتأطير الحركة التعاونية الأردنية.

التعاونية الزراعية الأولى

وقد نشطت حركة تأسيس الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها في الأردن وتطورت أفقيا وعموديا، وتحتل التعاونيات الزراعية المرتبة الأولي (42 %) ثم يليها التعاونيات السكنية (19.3 %)وبعدها الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، وتليها تعاونيات المنفعة المتبادلة وقد حاول المؤلف في هذا الفصل رصد تطور الحركة التعاونية الأردنية وظهور أول تشريع تعاوني في الأردن ثم أوضح كيف تطورت المشكلة

السكنية بعد الهجرة القسرية للفلسطينيين إلي شرق الأردن، وما هو دور الجمعيات التعاونية السكنية في حل مشكلة السكن في الأردن.

الجمعيات التعاونية السكنية في سوريا

وناقش المؤلف في الفصل التاسع نشوء الجمعيات التعاونية السكنية في سوريا وتطويرها، وكيف تتم إدارة الجمعيات التعاونية السكنية من خلال الهيئة العامة ومجلس الإدارة وهيئة المستفيدين كما ناقش موضوع تمويل الجمعيات التعاونية السكنية السورية والصعوبات التي تعاني منها هذه الجمعيات. كما تحدث المؤلف عن الهيئة العليا التي تشرف علي الجمعيات التعاونية السكنية السورية وهي الاتحاد العام للتعاون السكني.

الحركة التعاونية في الجمهورية اليمنية

كما بحث المؤلف في الفصل العاشر تأطير الحركة التعاونية اليمنية بعد قيام ثورة سبتمبر "أيلول" ومنذ عام 1963م، حيث صدر القانون التعاوني رقم 11 لعام 1963م، ولعدم تحديد الجهة المسئولة عن تنفيذ هذه القوانين عبر مرحلة التطبيق العملي نتيجة لما كانت تعاني منه بسبب ظروف الحرب الأهلية، فقد ظلت هذه القوانين غير فاعلة، وكانت التشريعات التعاونية التي حاولت تأطير الحركة التعاونية في اليمن متأثرة بتجارب البلدان العربية التعاونية والتجارب المحلية (المبتدئة بتكوين الجمعيات الخيرية أو بالأصح بأشكال التعاون الخيري نشأ بين أوساط المثقفين والعمال في المدن.

وقد تضمن الفصل نشأة التعاون في اليمن وكيف تم تأطير الحركة التعاونية وما هي مؤسسات قيادة وإدارة الحركة التعاونية اليمنية، ثم استعرض الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في اليمن، كما ناقش موضوع الحركة التعاونية ودورها في نشر التعليم في اليمن، وكيف تقوم الدولة بدعم وتطوير الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية الخلاصة:

.وانتهي المؤلف في كتابه إلي التركيز علي فوائد التعاون ومزاياه ومتطلباته حيث حددها وفقا لما يلي

-أنه يمكن للمواطن أن يسكن في منزل تملكه جمعية تعاونية وان يأكل في مطعم تعاوني، وأن يشتري حاجياته من مخزن تعاوني وأن يؤمن علي بيته وسيارته وحياته في جمعيات تعاونية للتأمين، وأن يؤمن حاجاته من الكتب والمنشورات والمطبوعات من جمعية تعاونية للنشر والطباعة، كما يمكن له أن يحصل علي الخدمات الصحية من المشفي التعاوني، وأن يحضر حفلات فنية في صالات تعاونية .

2 - الجمعية التعاونية

رابطة مستقلة للأشخاص أو المنظمات /من ويكيبيديا، لموسوعة encyclopedia

الجمعية التعاونية أو التعاونية هي جمعية مستقلة من الناس الذين يتعاونون طوعاً من اجل المنفعة الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية المتبادلة .التعاون يشمل منظمات المجتمع غير الربحية والشركات التي يملكها ويديرها الأشخاص الذين يستخدمون خدماتها (الجمعية التعاونية الاستهلاكية) أو من قبل الناس الذين يعملون هناك (الجمعية التعاونية الإنتاجية) أو من قبل الناس الذين يعيشون هناك (الجمعية التعاونية للبناء والإسكان) وهناك أنواع أخرى مثل (الجمعية التعاونية الزراعية)، (الجمعية التعاونية للثروة المائية)، (الجمعية التعاونية للبترول)، (جمعية التأمين التعاوني)، (الجمعية التعاونية التعليمية). قد تشمل الجمعيات التعاونية ما يلي:

الأعمال التي يملكها ويديرها الأشخاص الذين يستخدمون خدماتها (الجمعية التعاونية الاستهلاكية).

المنظمات التي يديرها العاملون فيها (الجمعية التعاونية الإنتاجية).

جمعيات تعاونية متعددة الأطراف من أصحاب المصلحة أو الجمعيات المختلطة التي تشترك في ملكيتها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. على سبيل المثال، تعاونيات الرعاية التي يجري تقاسم الملكية فيها بين مقدمي الرعاية ومستحقيها. وقد يشمل أصحاب المصلحة أيضاً الأشخاص غير الربحيين أو المستثمرين.

الجمعيات التعاونية من المستويين الثاني والثالث التي يكون أعضاؤها جمعيات تعاونية أخرى.

الجمعيات التعاونية عن طريق المنصات التي تستخدم موقعاً إلكترونياً مملوكاً ومحكوماً بشكل تعاوني أو تطبيق جوال أو بروتوكول لتسهيل بيع السلع والخدمات.

معلومات سريعة صنف فرعي من, جانب من جوانب...

جمعية تعاونية

توصّلت البحوث التي نشرها معهد الرصد العالمي (وورلد وواتش) إلى أن نحو مليار شخص في 96 بلداً في عام 2012، أصبحوا أعضاء في جمعية تعاونية واحدة على الأقل. وبلغت قيمة دوران أكبر 300 جمعية تعاونية في العالم 2.2 تريليون دولار.

تكون الأعمال التعاونية عادةً أكثر مرونة من الناحية الاقتصادية مقارنة بالعديد من الأشكال الأخرى للمؤسسات، إذ يتمكن ضعف عدد الجمعيات التعاونية (80%) من الاستمرار خلال السنوات الخمس الأولى مقارنة بنماذج ملكية الأعمال الأخرى (41%). غالباً ما يكون للجمعيات التعاونية أهداف اجتماعية تسعى إلى تحقيقها من خلال استثمار نسبة من أرباحها التجارية في مجتمعاتها المحلية. على سبيل المثال، في عام 2013، استثمرت تعاونيات البيع بالتجزئة في المملكة المتحدة 6.9% من أرباحها قبل الضريبة في المجتمعات التي تتاجر فيها، مقارنة بنحو 2.4% في الأعمال المنافسة الأخرى.

منذ عام 2002، أصبح من الممكن التمييز بين الجمعيات التعاونية على شبكة الإنترنت من خلال استخدام نطاق .(Coop.) وفي عام 2014، قدّم التحالف التعاوني الدولي (ICA) علامة الجمعيات التعاونية، ما يعني أنه يمكن أيضًا تحديد الجمعيات التعاونية التابعة للتحالف ICA واتحادات WOCCU الائتمانية من خلال علامة استهلاكية أخلاقية تعاونية.

1. المعنى
2. الهوية
3. مبادئ الجمعيات التعاونية وقيمها
4. مبادئ الجمعيات التعاونية هي المبادئ التوجيهية السبعة التي يعمل بها الشركاء على وضع قيمهم موضع التنفيذ، وغالبًا ما تسمى مبادئ روتشديل السبعة:
5. العضوية الطوعية والمفتوحة
6. عمل الأعضاء بشكل ديمقراطي

7. المشاركة الاقتصادية للأعضاء
8. الحكم الذاتي والاستقلال
9. التعليم والتدريب والإعلام
10. التعاون بين الجمعيات التعاونية
11. الاهتمام بالمجتمع

تستند قيم الجمعيات التعاونية، وفقًا لتقاليد مؤسسيها، إلى «المساعدة الذاتية، والمسؤولية الذاتية، والديمقراطية، والمساواة، والإنصاف، والتضامن». يؤمن الأعضاء المتعاونون بالقيم الأخلاقية المتمثلة في النزاهة، والانفتاح، والمسؤولية الاجتماعية ورعاية الآخرين.

علامة ونطاق التعاونية(co-op)

يمكن التمييز بين الجمعيات التعاونية التابعة للتحالف الدولي (ICA) واتحادات الائتمان التابعة للاتحاد العالمي لنقابات العمال (WOCCU) منذ عام 2002، من خلال استخدام نطاق .(coop) في عام 2014، قدم التحالف الدولي العلامة الدولية للتعاونية لكي يستخدمها الأعضاء في التحالف وأعضاء الاتحاد الائتماني التابع للاتحاد لكي يتسنى التعرف عليهم بمزيد من التفصيل من خلال علامة الاستهلاكية الأخلاقية التعاونية الخاصة بهم. تُستخدم هذه العلامة اليوم في آلاف الجمعيات التعاونية في أكثر من مئة دولة.

صُمم نطاق (coop.) وعلامة التعاونية كرمز جديد للحركة التعاونية العالمية وهويتها الجماعية في العصر الرقمي. العلامة التعاونية مخصصة للجمعيات التعاونية والاتحادات الائتمانية والمنظمات التي تدعم الجمعيات التعاونية فحسب؛ تتميز بوسمها الأخلاقي الذي يؤيد المبادئ التعاونية السبعة الخاصة بالتحالف والقيم التعاونية. يمكن تحديد الجمعيات التعاونية على الإنترنت من خلال استخدام لاحقة (coop.)لعناوين الإنترنت. يجب على المؤسسات التي تستخدم أسماء النطاقات (coop.)الالتزام بقيم التعاونية الأساسية.

الجمعيات التعاونية كجهات/كيانات قانونية

الجمعية التعاونية كيان قانوني يملكه أعضاؤها ويسيطرون عليه ديمقراطياً. غالبًا ما يكون للأعضاء ارتباط وثيق مع المؤسسة كمنتجين أو مستهلكين لمنتجاتها أو خدماتها، أو كموظفين فيها. لدى الكيانات القانونية مجموعة من الخصائص الاجتماعية. العضوية مفتوحة، وهذا يعني أن أي شخص يستوفي بعض الشروط غير التمييزية يمكنه الانضمام .تُوزّع المكاسب الاقتصادية بشكل متناسب على مستوى مشاركة كل عضو في الجمعية التعاونية، على سبيل المثال، عن طريق توزيع أرباح على المبيعات أو المشتريات، وليس وفقًا لرأس المال المستثمر. يمكن تصنيف الجمعيات التعاونية على أنها تعاونيات عمال أو مستهلكين أو منتجين أو مشتريات أو إسكان. وهي تتميز عن غيرها من أشكال الاندماج في أن تحقيق الربح أو الاستقرار الاقتصادي متوازن مع مصالح المجتمع.

توجد أشكال محددة لتأسيس ودمج الجمعيات التعاونية في بعض البلدان، مثل فنلندا وأستراليا .قد تتخذ الجمعيات التعاونية شكل شركات محدودة بالأسهم أو بالضمان أو الشراكات أو الجمعيات الفردية وغير المندمجة. في المملكة المتحدة، قد يستخدمون أيضًا بنية المجتمع الصناعي والادخاري. في الولايات المتحدة، تُنظّم الجمعيات التعاونية غالبًا كشركات مساهمة غير رأسمالية وفقًا لقوانين الجمعيات التعاونية الخاصة بالدولة. تتقاسم الجمعيات التعاونية أرباحها غالبًا مع الأعضاء على شكل توزيعات أرباح، تتوزع على الأعضاء وفقًا لمشاركتهم في المشروع، مثل الحماية، بدلاً من كونها وفقًا لقيمة مساهماتهم في رأس المال (كما تفعل شركة مساهمة).

المرأة في الجمعيات التعاونية

نظرًا لأن الجمعيات التعاونية تقوم على قيم مثل المساعدة الذاتية والديمقراطية والمساواة والإنصاف والتضامن، فقد تلعب دورًا قويًا بشكل خاص في تمكين المرأة، وخاصة في البلدان النامية .تسمح الجمعيات التعاونية للنساء اللاتي عزلن ويعملن بشكل فردي بالتكاتف مع بعضهن وخلق وفورات الحجم، فضلاً عن زيادة قوتهن التفاوضية في السوق. قالت رئيسة التحالف التعاوني الدولي، السيدة بولين غرين، في تصريحات سبقت الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في مطلع عام 2013، «قدمت الأعمال

التعاونية الكثير لمساعدة النساء على سلم النشاط الاقتصادي. وبهذا يأتي الاحترام المجتمعي والشرعية السياسية والتأثير.«

ومع ذلك، على الرغم من الهيكل الديمقراطي المفترض للجمعيات التعاونية والقيم والمزايا التي يتقاسمها الأعضاء، ونظراً إلى المعايير الجنسانية المتعلقة بالدور التقليدي للمرأة، والممارسات الثقافية الأخرى التي ترسخ جانبا من محاولات الحماية القانونية، تعاني المرأة من تمثيل منخفض بشكل غير متناسب في العضوية التعاونية حول العالم. تمثيل المرأة من خلال العضوية النشطة (ظهورها في الاجتماعات والتصويت)، وكذلك في المناصب القيادية والإدارية أقل من ذلك أيضًا.

التعاونيات في الثقافة الشعبية

بلغ عدد الأعضاء في الجمعيات التعاونية مليار عضو، وذلك اعتبارًا من عام 2012، وبالتالي فالهيكل التنظيمي والحركة تسربا إلى الثقافة الشعبية. في المسلسل التلفزيوني الدرامي «ذا واير» الذي يعرض على شبكة «إتش بي أو»، أنشأ العديد من تجار المخدرات تحالفًا ديمقراطيًا يسمى «تعاونية اليوم الجديد، نيو داي كو-أوب» لأهداف الحد من العنف وتزايد الأعمال.

مصادر ومراجع

[1] مذكور في :وردنت .مُعرِّف بابل نت 00021286n (BabelNet): ذكر في مرجع كـ company : HAS KIND: cooperative, ... الوصول: 10 فبراير 2020. لغة العمل أو لغة الاسم: الإنجليزية.

[2] "قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية) "بالإنجليزية.2023-07-24 Retrieved).

[3] "قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية) "بالفرنسية.2023-07-24 Retrieved).

[4] "قائمة التراث الثقافي غير المادي للبشرية) "بالإسبانية.2023-07-24 Retrieved).

[5] "الجرد الوطني الألماني للتراث الثقافي غير المادي) "بالألمانية.2023-07-24 Retrieved).

[6] "الجرد الوطني الألماني للتراث الثقافي غير المادي) "بالإنجليزية.2023-07-24 Retrieved).

[7] "معلومات عن جمعية تعاونية على موقع lod.nal.usda.gov". lod.nal.usda.gov. مؤرشف من الأصل في 16-12-2019.

[8] "معلومات عن جمعية تعاونية على موقع vocabularies.unesco.org". vocabularies.unesco.org. مؤرشف من الأصل في 16-12-2019. {{استشهاد ويب|archive-url= timestamp mismatch / |archive-date= مساعدة}}

[9] "معلومات عن جمعية تعاونية على موقع idref.fr". idref.fr. مؤرشف من الأصل في 2019-14-05.

[10] "The World Co-operative Monitor". monitor.coop. مؤرشف من الأصل في 2017-22-10.

[11] "Community investment index: giving back to neighbourhoods". thenews.coop. مؤرشف من الأصل في 26 June 2015.

[12] "Co-operative identity, values & principles". ICA. International Cooperative Alliance. مؤرشف من الأصل في 04-10-2018.

[13] "Coop Marque". Coop Identity. International Cooperative Alliance. مؤرشف من الأصل في 05-11-2019.

[14] "Coop Marque Register". Domains.Coop. International Cooperative Alliance. مؤرشف من الأصل في 09-04-2018.

[15] International Cooperative Alliance. Statement on the Cooperative Identity نسخة محفوظة 21 نوفمبر 2019 على موقع واي باك مشين.

[16] Osuuskuntalaki (421/2013, Cooperatives act).§2: "Osuuskunta on jäsenistään erillinen oikeushenkilö, joka syntyy rekisteröimisellä." This translates as, "A cooperative is a legal person separate from its persons, born by registration." Finlex database. Retrieved 2015-12-04. (بالفنلندية) نسخة محفوظة 14 أبريل 2019 على موقع واي باك مشين.

[17] "Australian Co-operative Glossary". مؤرشف من الأصل في 14-03-2019.

[18] "What is a Cooperative?". un.org. مؤرشف من الأصل في 26 مارس 2013. اطلع عليه بتاريخ 30 أبريل 2013.

[19] Nippierd, A. (2002). "Gender issues in cooperatives." Geneva, Switzerland: International Labour Organization نسخة محفوظة 4 مارس 2016 على موقع واي باك مشين.

[20] "Membership in Co-operative Businesses Reaches 1 Billion," WorldWatch Institute نسخة محفوظة 30 يوليو 2019 على موقع واي باك مشين.

[21] "Co-opoly: The Game of Co-operatives". The Toolbox for Education and Social Action. مؤرشف من الأصل في 23-05-2019.

[22] "Teach Your Children Well: Don't Play Monopoly", Truthout.org نسخة محفوظة 21 يونيو 2017 على موقع واي باك مش

https://www.wikiwand.com/ar/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9

3 - سمير أيوب: الإتحاد التعاوني العربي صرف إنتاج التعاونيات اللبنانية

الأربعاء 29 آذار 2017

أشار رئيس الإتحاد التعاوني العربي سمير أيوب إلى أنّ "في لبنان يوجد 1400 جمعيّة تعاونيّة منتشرة في جميع المحافظات اللبنانيّة وتتكوّن من التعاونيات الزراعيّة، الحرفيّة، التصنيعيّة، الإنتاج الزراعي والحيواني، الأسماك والنحل وغيرها"، لافتاً إلى أنّ الإتحاد الوطني العام للجمعيّات والتعاونيّات اللبنانيّة قد أقدم على العديد من الخطوات لمساندة تلك التعاونيات من خلال تصريف الإنتاج وإقامة الندوات والدورات وورش العمل المتخصصّة.

وخلال المشاركة في ندوة قومية عربية نظّمها الإتحاد التعاوني العربي والإتحاد الوطني للجمعيات التعاونية في تونس بالتعاون مع مجلس الوحدة الإقتصادية العربية بعنوان "مكونات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني تُفيد وتستفيد" بمشاركة 13 دولة عربية إضافةً إلى دولتيّ إسبانيا وفرنسا وعدد من المؤسسات والجمعيات، ونوّه أيوب خلال كلمته إلى أنّ "الإتحاد لعباً دوراً ثانياً من خلال الربط ما بين الجمعيات التعاونية ومحاولة السعي إلى إيجاد العوامل المشتركة والعمل عليها بشكل يتلائم مع طبيعتها وخصوصيّتها."

وخلُصت الندوة إلى العديد من التوصيات أهمّها: "تكوين قاعدة بيانات للفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إيلاء التكوين والتدريب أهمية خاصة بالإضافة إلى التوثيق، دعوة اتحاد إذاعات الدول العربية لبث حصص دورية عن أهمية العمل التعاوني وتكثيف الاتصالات بالحكومات العربية لدفع العمل التعاوني في خطوة لتفعيل العلاقة بين الحكومات والتعاونيات"، بالإضافة إلى "قيام الجامعة العربية بتوظيف وإقحام الاقتصاد الاجتماعي والتعاونيات في جميع برامجه التنموية، وإعداد مشروع قانون إطاري للاقتصاد الاجتماعي والتضامني."

https://www.elnashra.com/news/show/1089966/%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%8A%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88

4 - التعاونيات.. الكنوز الخفية

عين - عبدالله بن محمد الوابلي، 04/07/2024

عَرَّفَ "الحلف التعاوني الدولي "التعاونيات" بأنها (مؤسسات محورها الناس، مملوكة ملكية مشتركة بينهم، خاضعة لسيطرة أعضائها مجتمعين، ومحققة لاحتياجاتهم، وملبية لتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة. وكونها مؤسسات قائمة على القيم السامية، والمبادئ العليا، فإنها تضع العدالة والمساواة فوق كل اعتبار، مما يسمح للناس بإنشاء مشاريع مستدامة، تولد وظائف، وتصنع ازدهارًا على المدى الطويل. تدار "التعاونيات" من قِبَل المنتجين أو المستهلكين، وفقًا لقاعدة "عضو واحد، صوت واحد" وتُعرَف "التعاونيات" بأنها كيانات، يستطيع المواطنون – أفرادًا أو مؤسسات صغيرة ومتناهية الصغر- من خلالها تحسين أحوالهم المعيشية، والإسهام بالنهوض بمجتمعهم وأمتهم اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا، وبات من المُسَلَّم به أنها شكل من أشكال تنظيم الروابط والمؤسسات التي يعتمد المواطنون من خلالها على أنفسهم، وعلى مسؤولياتهم الذاتية في تحقيق غايات سامية أخرى، منها القضاء على الفقر، وتيسير العمل للجميع، وتشجيع الاندماج الاجتماعي. تتيح العضوية المفتوحة للتعاونيات إمكانية تكوين رأسمال اجتماعي متين، من خلال المشاركة الاقتصادية للأعضاء، في الأعمال والمشاريع المشتركة حيث يسهم الأعضاء اسهامًا متساويًا ومنصفًا في التحكم برأس مال "التعاونية" واحتياطياتها. ولأن "التعاونيات" هي في حقيقتها تجمعات أفراد، وليست مؤسسات مالية - صِرْفة - فإنها لا تعمد إلى تكديس الأرباح، وتعظيم رأس المال، بل إن هدفها الرئيس، هو تحقيق العدالة في توزيع الأرباح، وتنظيم الموازنة بين العرض والطلب. مع الالتزام بالتنمية المستدامة لمجتمعاتها في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويثبت هذا الالتزام نفسه في دعم الأنشطة المجتمعية، وتوفير المصادر المحلية للإمدادات، مما يعود بالنفع العام على الاقتصاد المحلي.

في عام 1844م. وعلى أثر تداعيات "الثورة الصناعية" وما تلاها من زيادات حادة في الأسعار، أنشأت مجموعة من (28) حِرَفِيًا من عمال النسيج في "قرية روتشديل" شمال انجلترا "جمعية رواد روتشديل التعاونية" التي تعتبر أول تعاونية حديثة في العالم. ويُعْرَف عن "التعاونيات" أنها كيانات نظامية يستطيع أفراد المجتمع من خلالها تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام بالنهوض بمجتمعهم وأمتهم اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا.

"التعاونيات تبني عالمًا أفضل" بهذا العنوان المُعَبِّر عن أهمية "التعاونيات" ودورها القوي في تحسين الظروف المعيشية لأعضائها، دعا "الحلف التعاوني الدولي" للاحتفال بـ"اليوم العالمي للتعاونيات" الذي سيكون بتاريخ 6 من شهر يوليو من هذا العام 2024م على اعتبار أن "التعاونيات" شكل من أشكال التنظيم الذي يعتمد المواطنون من خلاله، على التعاون المتبادل بينهم، وعلى مسؤوليتهم الذاتية في تحقيق غايات لا تشمل أهدافًا اقتصادية فحسب، بل تشمل أيضًا أهدافًا اجتماعية وبيئية، من قبيل القضاء على الفقر، وكفالة العمالة المنتجة، وتشجيع الاندماج الاجتماعي. خلال الفترة (من 25 إلى 30) من شهر نوفمبر لعام 2024م ستستضيف "مدينة نيودلهي" في "الهند" "الجمعية العامة للحلف التعاوني الدولي "ICA - وهي بمثابة المؤتمر السنوي لـ "الحلف" تحت عنوان "التعاونيات تبني الرخاء للجميع" وسيحضر هذا المؤتمر تعاونيون من جميع أنحاء العالم، ليرسموا دورًا أكثر فاعلية لـ "التعاونيات" في مواجهة – الشرسة - التي لن تراعي ضعيفًا، ولن ترحم مسكينا، وذلك لخلق مستقبل سلمي ومزدهر للجميع، وسيكون من بين مهام "المؤتمر" التحضير لبدء السنة الدولية للتعاونيات 2025م (IYC2025) .التي ستكون تحت شعار(التعاون في بناءٍ أفضل) وستستضيف هذا "المؤتمر" العالمي "تعاونية المزارعين الهنود للأسمدة "IFFCO – بمعاونة المنظمات الـ (18) الأعضاء في "التحالف التعاوني الهندي" وستكون سنة 2025م هي السنة الدولية الثانية للتعاونيات بعد سنة 2012م حيث (أثبتت – التعاونيات - نجاحًا واضحًا في التكيف والتغلب على التحديات المتعاظمة في عصرنا الحاضر) على حد تعبير رئيس "التحالف التعاوني الدولي" "السيد أريل غواركو." فلنضع أيدينا بأيدي بعض، ولنحتفل بـ "اليوم العالمي للتعاونيات" ولنُحَضِّر بشكل

جيد، وبروح عالية لـ "السنة الدولية للتعاونيات 2025م" لنكتشف الكنوز الخفية، ولنبني عالمًا أفضل، لنا وللأجيال القادمة.

http://www.alyamamahonline.com/ItemDetails.aspx?articleId=17886

5 - بيان الاتحاد التعاوني العربي

بمناسبة اليوم العالمي للتعاونيات لعام 2024

يحتفي العالم في السبت الاول من شهر يوليو من كل عام باليوم الدولي للتعاونيات، ويهدف الاحتفال الى اعطاء قيمة لدور التعاونيات و التعريف بالقطاع التعاوني ومنجزاته وزيادة وعي الراي العام بالاسهامات الكبيرة للتعاونيات وتسليط الضوء على مظاهر قوة التعاونيات كركيزة اساسيه للعمل الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقوية الفكر التعاوني ونشر مبادئه في مختلف دول العالم .

ويعد اليوم العالمي للتعاونيات احد الايام العالمية الذي تنظمه الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل دوري وسنوي ومتكرر اضافة الى انه عبارة عن احتفال سنوي من أجل دعم الحركة التعاونية واعطاء دور اكبر للمجتمعات المستدامة .

وفي كل عام يتم اختيار موضوع معين ليكون شعارا رسميا للاحتفال ، وقد اختير موضوع هذا العام 2024 تحت عنوان "التعاونيات تبني مستقبلا أفضل للجميع " لالقاء الضوء على العمل البارز للتعاونيات ومساهمتها الرئيسية في التنمية المستدامة للمجتمع وتمكينه من تجاوز الازمات ، كما يعتبر مناسبة لتقييم منجزات الحركة التعاونية واستشراف الاجراءات الواجب اتخاذها لتجاوز التحديات والتخفيف من وطأة الازمات على المجتمعات في الوقت الذي لا يزال فيه عالمنا يواجه تحديات معقدة، يُعد دور التعاونيات أساسيًا في توفير حلول محورها الناس .

وبما أن التعاونيات ترتكز في المقام الاول على المحور الانساني قبل المحور المادي و تعزز مبدأ المساواه بين افراد المجتمع فهي ملتزمه بالتنميه المستدامه لمجتمعاتها في المجالات البيئيه و الاجتماعيه و الاقتصاديه.

كما أن للتعاونيات دور أساسي في دعم الأنشطه المجتمعيه و توفير المصادر المحليه للامدادات بما يعود بالنفع على الاقتصاد المحلي ، و على الرغم من تركيز

التعاونيات على المجتمع المحلي إلا أنها تسعى في مناسبات عديده إلى أن يعم نفعها الاقتصادي و الاجتماعي جميع الناس في العالم ، كما تساهم في تحقيق الامن الغذائي والمحافظة على راس المال وتقوية القيم الاخلاقية و توفير الحياة الكريمة للافراد واسرهم وتعزيز النسيج الاجتماعي للمجتمعات .

و الاتحاد التعاوني العربي اذ يحتفل بهذه المناسبة يسعدة أن يتقدم بالتهنئة الصادقة لقيادات ورواد ومنتسبي العمل التعاوني في كل أرجاء الوطن العربي بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتعاونيات ، والذي يجسد ويؤكد اهمية ودور العمل التعاوني في مواجهة الازمات والتغلب على التحديات التي يشهدها العالم خلال السنوات الاخيرة ، ويعترف بفضل التعاونيات واسهاماتها المتميزه في بناء اوطانها وازدهار مجتمعاتها بالجهد والعطاء ، نظرا لما تتميز به التعاونيات من قدر عالي من المرونة في مواجهه الازمات الاقتصاديه مقارنه بانماط الاستثمار الاخرى ، والنموذج التعاوني يعد من بين النماذج التي تشمل على جوانب التنمية المستدامة فضلا عن كونه قائما على القيم الانسانية والمبادئ الاخلاقية ، وتزداد أهمية الاحتفال هذا العام وقد أصبح العام 2025 قاب قوسين وأدنى، وهو العام الذي ستحتفي به الأمم المتحدة بالسنة الثانية للعام الدولي

الاستاذ الدكتور / احمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد التعاوني العربي رئيس الاتحاد التعاوني الافريقي للتعاونيات .

6 - معلومات عن الاتحاد التعاوني العربي

الاتحاد التعاوني العربي:

تأسس عام 1981 وهو أحد الإتحادات العربية النوعية المتخصصة المنبثقة عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – جامعة الدول العربية ، ويجمع في عضويته المنظمات والاتحادات والجمعيات والهيئات العربية التي تعمل في مجال التعاون بكافة أشكاله وصورة والتى تنتمى الى 17 قطرا عربيا في إطار40 الف جمعية تعاونية في كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعي والاستهلاكي والحرفى والسمكى والعلمى ومتعددة الاغراض وحجم عضويته أكثر من 20 مليون عضو.

وهو يعمل على تحقيق أهدافه والتى تتمثل في الآتى:

العمل على التنسيق بين التنظيمات والاتحادات التعاونية العربية قطريا وقوميا.

اجراء الدراسات المتخصصة وجمع وتبويب المعلومات الاحصائية عن الحركة التعاونية العربية.

العمل على نشر الوعى التعاوني وتشجيع وتدعيم نشاط التدريب والتعليم التعاوني.

اقامة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التعاونية.

العمل على توحيد التشريع التعاوني العربي.

دعم وتنمية التكامل التعاوني بين الاقطار العربية والعمل على تأسيس جمعيات تعاونية عربية مشتركة.

تطوير الحركة التعاونية العربية والاستفادة من التجارب المتقدمة.

التوفيق والتحكيم ومحاولة حل القضايا المتعلقة بين الاعضاء.

الاسهام في الجهود التي ترمى الى توحيد الاقطار العربية وتنميتها وتقدمها اقتصاديا.

العضويـــة:

يقبل عضوا عاملا في الاتحاد ، الاتحادات والمنظمات التعاونية والمنظمات على المستوى الوطنى وفى حالة عدم وجودها تقبل الجهات الرسمية ذات العلاقة بالنشاط التعاوني لحين انشاء منظمات تعاونية قطرية بها.

ويجوز دعوة المنظمات والهيئات العربية الدولية المتخصصة كمراقب في اجتماعات الاتحاد.

• الهيكل التنظيمى:

يتكون الهيكل التنظيمى للاتحاد على النحو التالى: -

1 - الجمعية العمومية .

2 - مجلس الادارة .

3 - الأمانة العامة .

4 - الجهاز التنفيذى.

• الموارد المالية:

تتكون الموارد المالية للاتحاد من: -

1 - رسوم انضمام أعضاء الاتحاد.

2 - اشتراكات الاعضاء السنوية وفقا للانظمة التي تقرها الجمعية العمومية.

3 - الاعانات والهبات والوصايا التي يقرر مجلس الادارة قبولها من المصادر العربية ومن الهيئات والمنظمات الدولية.

4 - حصيلة المطبوعات والخدمات التي يقوم بها الاتحاد والموارد التي يقررها مجلس الادارة تلبية لاحتياجات.

• مجالات نشاط الاتحاد التعاوني العربي:

- النشر والاعلام.
- الدراسات والبحوث.
- الندوات والمؤتمرات.
- جمع وتبويب واصدار نشرة احصائية.
- اصدار نشرة اقتصادية.
- تنظيم العلاقات الاقتصادية المشتركة.
- التدريب والتثقيف التعاوني.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية.
- تمثيل الحركة التعاونية العربية في المنظمات والمحافل الدولية والاقليمية.

• المشروعات المستقبلية:

انشاء المكتب الاقتصادي التعاوني العربي.

انشاء الأكاديمية العربية لعلوم الاقتصاد والادارة وتكنولوجيا المعلومات.

المنظمات التعاونية الاعضاء بالاتحاد التعاوني العربي

الدولـة	اسـم المنظمـة
مصر	الاتحاد العام للتعاونيات
	الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزى
	الاتحاد التعاوني الانتاجى المركزى

	دار التعاون للطبع والنشر
	المعهد العالى للتعاون الزراعي
	الاتحاد التعاوني الاسكاني المركزى
	الاتحاد التعاوني للثروة المائية
	الجمعية التعاونية العامة للسلع الاستهلاكية للدراسات النوعية
	المعهد العالى للدراسات النوعية
سوريا	الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الانتاجية
	الاتحاد التعاوني السكنى
	التعاون الاستهلاكي (مديرية التعاون الاستهلاكي)
الكويت	اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية
	اتحاد الجمعيات التعاونية الانتاجية الزراعية
	مركز الدراسات والبحوث العربية
	مركز التنميه الخليجيه
المغرب	اتحاد تعاونيات الحبوب
	مكتب تنمية التعاون
	الاتحاد الوطنى للتعاونيات الفلاحية للحليب
	الاتحاد الوطنى للتعاونيات الفلاحية المغربية
لبنان	الاتحاد الوطنى العام للجمعيات اللبنانية
اليمن	وزارة العمل والشئون الاجتماعية
	الإتحاد الاستهلاكي اليمنى
	الاتحاد الزراعي اليمنى
	الاتحاد السمكى اليمنى
	الاتحاد السكنى اليمنى

السودان	الاتحاد التعاوني القومى

الأردن	المؤسسة التعاونية الاردنية
	جمعية موظفى ومتقاعدى الشركات
البحرين	الاتحاد الاستهلاكي البحرينى
الامارات	الاتحاد التعاوني الاستهلاكي
ليبيا	النقابة العامه لمربى الماشية والدواجن
تونس	الاتحاد الوطنى للتعاونيات
	شركة عقارية المسكن للصحة إيمولوس
	الاتحاد المركزى لتعاضديات الكروم
الجزائر	اتحاد الفلاحين والمزارعين
قطـر	ادارة التعاون – وزارة الاقتصاد والتجارة
العـراق	الاتحاد العام للتعاون
	اتحاد بغداد التعاوني
	الاتحاد التعاوني الاستهلاكي
	الاتحاد التعاوني الانتاجى
	الانحاد التعاوني السكنى
	الاتحاد التعاوني الخدمى
فلسطين	الحركة التعاونية الفلسطينية
الصومال	الحركة التعاونية الصومالية
جيبوتى	الحركة التعاونية الجيبوتية
موريتانيا	الحركة التعاونية الموريتانية

المصدر :الجمعيات التعاونية الإستهلاكية

الاتحاد التعاوني للثروة المائية

نشرت في 30 يوليو 2010 بواسطة fisherman

https://kenanaonline.com/users/fisherman/posts/139557

7 - أمين عام الاتحاد التعاوني العربي: القوانين المنظمة للتعاونيات تحتاج لمراجعة شاملة | حوار

الوزير المفوض حمدى أحمد الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي

حوار - أماني عبد الرازق، 16:14 | 1-2-2022

تقييد العمل التعاوني يضر بالمجتمع كله.. ونتجه للتوسع في التدريب

التعاونيات تسهم في سد فراغ بعض حكومات "الربيع العربي"

الإعلام لا يلعب الدور المطلوب منه لدعم القطاع بالدول العربية

تأسيس السوق التعاونية العربية من أساسيات أهدافنا

ندعم التجارة البينية بين الدول العربية ومدها بالإحصاءات ودراسات السوق

كشف الوزير المفوض حمدى أحمد، الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي ومستشار مدير عام منظمة العمل العربية سابقا، عن أن قوانين الاتحادات التعاونية العربية تحتاج للمراجعة الشاملة والتطوير، لتناسب المرحلة الزمنية الراهنة لأن اى قانون مع مرور الوقت تظهر به بعض العيوب او الثغرات ويحتاج الى المراجعة حتى لا يصبح متخلفا عن الواقع.

وتحدث بكل صراحة ووضوح مع «الأهرام التعاوني» حول الحركة التعاونية العربية والمصرية، ورؤيته للدور الذى تقوم به وأجاب عن كل الأسئلة التي طرحناها عليه بشفافية كاملة، مؤكدا أن الاتحاد يسعى لإنشاء نظام متكامل يشمل إجراء دراسات السوق وإمداد المنظمات التعاونية بالبيانات اللازمة عن أحوال السوق العربية، وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الحركات التعاونية على أسس سليمة، ووضع إطار تشريعي استرشادي ينظم عم التعاونيات.. فإلى نص الحوار..

وأنتم بمنصب مستشار المدير العام لمنظمة العمل العربية كنت تتعاون مع المنظمات التعاونية في العديد من المجالات فما رؤيتك لأدائها؟

فى الحقيقة العمل التعاوني كان ضمن اختصاصات منظمة العمل العربية وخاصة إدارة الحماية الاجتماعية والتى كنت أشغل منصب مدير لإدارة الحماية الاجتماعية ومن ضمن محاور عمل الادارة التعاونيات، والحق أن علاقتي بالاتحاد التعاوني العربي

والاتحاد العام للتعاونيات برئاسة الدكتور أحمد عبد الظاهر علاقة قديمة جدا، حيث كنا ننفذ نشاطا مشتركا سنويا بين إدارة الحماية الاجتماعية بالمنظمة وبين الاتحاد التعاوني العربي كان يتعلق بالتعاونيات، وبالتالى العمل التعاوني باعتباره قطاعا اقتصاديا مهما يرتبط بأهداف واختصاصات مشتركة لكلتا المنظمتين، حيث أن العمل التعاوني من ضمن اهدافه توفير فرص عمل كريمة للمواطنين، وهى نفس أهداف منظمة العمل العربية، وتعد التعاونيات القطاع الاقتصادي الثالث إلى جانب القطاع العام والقاع الخاص، وبالتالى هو قطاع اقتصادى هام لتنمية المجتمع خاصة الفئات الفقيرة والمناطق المهمشة والريفية والبدوية، حيث يقدم وسيلة وآلية للحياة الكريمة لهذه القطاعات، وبالنسبة للظروف التي تمر بها الدول العربية فقد أدى القطاع التعاوني دورا كبيرا في توفير فرص العمل والحياة الكريمة للمجتمع خاصة في الدول التي حدثت بها هزات اجتماعية والتى حدث بها ما يسمى بالربيع العربي، إلى جانب أنه سد الفراغ الذى خلفته بعض الحكومات في هذه الدول نتيجة الثورات والحراك الاجتماعي.

بعد توليك منصب أمين عام الاتحاد التعاوني العربي، كيف تقيم أداء التعاونيات العربية من داخل المنظومة؟

بالتأكيد العمل التعاوني مجاله أوسع بكثير مما هو قائم حاليا، ويمكن ان يؤدى افضل، ولكن الظروف التي تمر بها المنطقة العربية مؤثرة بشكل كبير لو قارنا أداء المنظمات التعاونية في الدول الاوروبية مثل فرنسا والمانيا وامريكا وغيرها نجد أن القطاع التعاوني بها يقوم بدور هام جدا في المجتمع، هذا الى جانب ان ثقافة المجتمع مختلفة والدور الاعلامى في المنطقة العربية مقصر جدا في نشر الثقافة التعاونية وتعريف المواطنين بدورها وأهميتها، ولذلك نجد مثلا أن دور التعاونيات في مجال الصحة في فرنسا يتعدى 70 % من العمل في القطاع الصحى، لكن ما زالت في المنطقة العربية محدودة بشكل كبير جدا وتنحصر التعاونيات العربية في الشكل النمطى للتعاونيات (الاسكانية – الاستهلاكية – الزراعية – الثروة المائية – الانتاجية) وبالتالى نأمل ان يتم خلال المرحلة القادمة التوسع في اختراق مجالات جديدة بحسب احتياجات المجتمعات العربية.

وما الحل حتى لا يُقيد العمل المشترك بين التعاونيات العربية نتيجة تباين القوانين المنظمة للعمل بين الدول؟

العمل التعاوني لابد أن ينظم وفق قانون، حتى لا يسير بشكل عشوائي ولكن القوانين لابد أن تكون مرنة وتعطى مساحة للعمل التعاوني ليمارس دوره وفق أهداف المؤسسين له، وبالتالى يستطيع أن يؤدى الدور المنوط به وفق القانون المنظم له وليس المقيد للعمل التعاوني.

هل تعد القوانين المنظمة لعمل التعاوني أحد معوقات انطلاق المنظمات التعاونية العربية؟

لقد اطلعت على معظم قوانين التعاونيات في الدول العربية ورأيت انها مثل اى قوانين في العالم تحتاج مع تغير الظروف ان تراجع ويتم تطويرها لتناسب المرحلة الزمنية لأن أى قانون مع مرور الوقت تظهر به بعض العيوب أو الثغرات ويحتاج إلى المراجعة حتى لا يصبح متخلفا عن الواقع وعليه أرى أن قوانين التعاونيات في الدول الغربية تحتاج إلى المراجعة.

لماذا لا تتبنى التعاونيات قيام سوق عربية مشتركة؟

الحقيقة هذا من أساسيات وأهداف الاتحاد التعاوني العربي دعم وتأسيس سوق عربية مشتركة ودعم التجارة البينية بين الدول العربية، ولأنها محدودة الى حد كبير جدا نتيجة الظروف التي تمر بها الدول العربية يمكن حتى الجامعة العربية نفسها تواجه صعوبات في قيام المنطقة الجمركية العربية منذ أكثر من 15 سنة وقد صدر قرار من القمة العربية بقيام السوق العربية المشتركة وما زالت حتى الآن لم تمارس دورها بالشكل المطلوب نتيجة الظروف التي تمر بها المنطقة العربية وبالتالى القطاع التعاوني من القطاعات الاساسية التي تدعم وتعزز قيام التعاون العربي المشترك في مجال التبادل السلعى والتجارة البينية ونامل خلال المرحلة القادمة تفعيل التبادل السلعى والتجارى بين التعاونيات.

كيف يقوم الاتحاد التعاوني العربي بدعم التعاون بين التعاونيات العربية؟

التبادل السلعى موجود وقائم ولكن ليس بالشكل المطلوب، وقمنا في 2021 بتنفيذ بعض الانشطة بهدف التقاء ممثلى بعض الكيانات التعاونية العربية مع بعضهم

البعض للحوار والنقاش حول امكانيات كل اتحاد منهم، وما يمكن ان يستفيد منه باقي الاتحادات العربية وكان يتم عقد بروتوكولات تعاون بينهم بعد أن كان هذا الأمر متوقف في في عامى 2019 و2020 وقد عقدنا عدة انشطة خلال 2021 من بينها الندوة التعاونية حول التحول الرقمى والشمول المالي وشارك به عد كبير من رؤساء وممثلى الاتحادات العربية وكان جيدا سواء على المضمون الفنى او في تبادل الخبرات والقاءات الجانبية على هامش الندوة وتنمية حس التعاون والتبادل السلعى واتاحة الفرصة لهم للتعرف على المنتجات الخاصة بهم وبالفعل بعض الاتحادات طلبت بعض المنتجات خاصة من مصر على سبيل التكامل العربي في مجال التعاونيات ونحن كاتحاد تعاونى عربى نولى اهمية كبيرة لتعزيز التعاون بين التعاونيات العربية ووضعنا رؤية لذلك.

وما رؤية الاتحاد التعاوني العربي لتعزيز التعاون بين التعاونيات العربية؟

أولا نسعى لإنشاء نظام متكامل في اطار الاتحاد التعاوني العربي للمعلومات والاحصائيات والبيانات والاستشارات وإتاحتها للتعاونيات وإجراء دراسات للسوق وإمداد المنظمات التعاونية بالبيانات اللازمة عن احوال السوق بالدول العربية المختلفة وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الحركات التعاونية العربية على اسس سليمة ووضع إطار تشريعى استرشادى ينظم عمل التعاونيات ويتواكب مع كافة المتغيرات والمستجدات ويسهم في تقارب القواعد والاحكام التي تحكم التعاونيات تمهيدا لتحقيق التكامل فيما بينهم والاهتمام بتطوير وتقدم اساليب العمل وغيرها الكثير من الافكار التي تساهم في دعم التعاون بين التعاونيات العربية بعضها البعض.

وماذا عن الأسس التي يتم من خلالها اختيار موضوعات الدورات التي ينظمها الاتحاد التعاوني العربي؟

عقدنا عدة أنشطة منها التحول الرقمى وتم اختيار الموضوع والمحاور التي تم تناولها خلال الدورة نظرا لأهمية الموضوع وحتميته في الوقت الحالى للنهوض بالعمل التعاوني في كل الدول العربية الى جانب ذلك عقدنا نشاط اخر حول التعاونيات وتحديات الثورة الصناعية الرابعة وكان به محاور هامة جدا لان التعاونيات إمكانياتها المادية ضعيفة بعض الشيء ولذلك لابد من الاستفادة مما تقدمة التكنولوجيا وكان هناك ندوة حول التعاونيات وتمكين المرأة خاصة في المناطق الريفية والنائية وفى كل فعالية من هذه

الفعاليات نخرج بعدة توصيات نكون حريصين دائما ومتابعين لتفعيل هذه التوصيات وتحقيق اكبر استفادة للقطاع التعاوني العربي ومن هذه الامثلة تجدى اننا نضع دائما نصب اعيننا الموضوعات التي تفيد التعاونيين وتطور من ادائهم وتمكنهم من اداء دورهم وتحقيق اهداف الحركة التعاونية العربية وتم تشكيل لجنة فنية من الاتحاد وبعض الخبراء المختصين في العمل التعاوني والتكنولوجيا الحديثة لتقديم استراتيجية خاصة بالعمل التعاوني في الفترة القادمة.

هل من الممكن ان تجد بيانات احصائية دقيقة حول التعاونيات العربية في القريب؟

بدأنا في الفترة الاخيرة استكمال العمل الاحصائى وفى الفترة القادمة سوف نطلب كل البيانات المتخصصة من كل اتحاد مشارك في الاتحاد التعاوني العربي ولكن الاستجابة فيما يتعلق بالبيانات والاحصاءات بالنسبة للاتحادات العربية ضعيفة بعض الشيء ولكن نأمل انه سيكون هنالك بيانات احصائية شاملة قريبا يستفيد منها كل العاملين في القطاعات التعاونية وخطوة للتحول للرقمنة والشمول المالي والادارى وسرعة الاستجابة الى هذا التطور تحتاج الى امكانيات مادية لتوفير البنية التحتية والى الاستعانة بالخبرات لتدريب الكوادر البشرية وغيرها وخلال الفترة القادمة سوف ننظم عدة انشطة تدريبية وقد ارسلنا لكل الاتحادات العربية لموافاتنا بمتطلباتهم في اى من المجالات تدريبية على التكنولوجيا الحديثة سواء المجال الادارى او المالي او التنظيمى او التسويقى ونحن في انتظار رد الاتحادات.

متى تنظم التعاونيات فعالياتها عن طريق الانترنت؟

هذا وضع اصبح ضروريا على كل المؤسسات خاصة في ظل انتشار فيروس كورونا ولذلك منذ توليت امانة الاتحاد العربي طلبت بتجهيز الاتحاد بالامكانيات اللازمة لاتاحة الفرصة للاتحاد لعقد نشاطات تدريبية وورش عمل عن طريق خاصية الزوم وهى موجودة بالفعل وسوف نتوجه الى ذلك لتوفير النفقات للمشاركين وللاتحاد العربي ولكن هذا لن يلغى اللقاءات المباشرة في مصر لان الاخوة العرب يحبون التواجد في مصر وكذلك الحوارات المباشرة بينهم تساعد على التفاعل والاستفادة الاكبر وعلى ذلك سنحرص على الاستفادة من كلا الوجهين لتكثيف وزيادة اللقاءات والانشطة وقد

وضعنا خطة عمل خلال الاجتماع الاخير لمجلس الادارة تتضمن عدة انشطة ستنفذ خلال 2022.

ما المعوقات التي تواجه التعاونيات العربية؟

اولا نصوص القوانين التي لا تتواكب مع المرحلة الحالية لانها اصبحت قديمة ولا تساعد العمل التعاوني على النهوض والتقدم وتحقيق الاهداف التي قام من اجلها وبالتالى نسعى الى تطوير وتحديث القوانين والتشريعات الخاصة التعاونيات في الدول العربية لتواكب العصر وتمكن التعاونيات من العمل والانطلاق وتحقيق اهدافها وايضا العاملين في القطاعات التعاونية في حاجة الى التدريب وتنمية القدرات البشرية وهو مجال يستمر مدى الحياة لان التغيرات في مجال التكنولوجيا سريعة ودائمة ولذلك لابد من مواكبتها دائما بالتدريب.

لماذا رغم أنكم منظمات تعاونية إلا ان العمل في كثير منها يعتمد على الفرد؟

هذه ظاهرة في كل المؤسسات وهذا يعود بنا الى موضوع التدريب فاذا كان جميع من في المؤسسة على دراية وخبرة والفهم والوعى لمتطلبات العمل يكون العمل مؤسسى ولا يعتمد على الفرد ولكن نتيجة ضعف الكوادر الموجودة يؤدى الى ان المسئول عن المؤسسة هو من يدفعها ولكن في وجود الخبرة والتدريب والايمان باهمية العمل التعاوني يكون العمل مؤسسى.

وزارة التضامن تطالب الاتحادات التعاونية العربية العاملة في مصر بتوفيق اوضاعها ما هى ردود الافعال على ذلك؟

وزارة التضامن الاجتماعي طالبت كل الاتحادات وليس فقط التعاونية العاملة في اطار مجلس الوحدة العربية الاقتصادية ان يوفقوا اوضاعهم وفق القانون 149 لسنة 2019 هذه الاتحادات قائمة وفق اتفاق مع جمهورية مصر العربية ومقر من الجهات المسئولة في مصر ومن مجلس النواب وبالتالى اصبح بمثابة قانون ملزمة به مصر بحسب ما قاله المستشار القانونى في الاجتماع الذى عقد مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقيل في الاجتماع ان هذه الاتحادات تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية وتم كتابة مذكرة وتم رفعها لوزارة التعاون الدولى ووزارة التضامن الاجتماعي لبحث حل لهذه المشكلة وسوف تحل المسالة لانها جميعا تخضع للقوانين

وتحت اشراف الجهات المعنية في جمهورية مصر العربية ونحتاج الى ان تكون الامور واضحة بشكل اكبر حتى لا يكون هناك لبس في الامور وتكون اليات العمل واضحة لان تقييد العمل التعاوني ليس في صالح المجتمع ودستور 2014 وضح بشكل كبير ان الدولة داعم للتعاونيات

كيف ترى مستقبل التعاونيات العربية؟

انا متفائل جدا لان العمل التعاوني دورة هام جدا جدا في دعم التنمية في المجتمع سواء تنمية اقتصادية او اجتماعية وهى القاطرة التي تدفع التنمية ولذلك لابد على كل الجهات المعنية سواء الحكومة او الاعلام والذى علية دور كبير جدا في توعية المواطنين باهمية العمل التعاوني.. وللحق «الاهرام التعاوني» تقوم بدور كبير ولكن نحتاج الى المزيد من البرامج التلفزيونية واجهزة الاعلام لان الثقافة والرأى العام هى التي تدفع اى عمل ونأمل في الفترة القادمة ان يتم تعزيز العمل التعاوني خاصة في بعض المجالات مثل تمكين المرأة فهناك جمعيات خاصة بالمرآة فقط وهى منتشرة في المغرب وتوفر حياة كريمة في المناطق النائية والريفية.

الوزير المفوض حمدى أحمد الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي مع الزميلة أماني عبد الرازق. https://gate.ahram.org.eg/News/3325636.aspx

8 - التعاونيات العربية في طريقها إلى التحول الرقمى

التحول الرقمي

أمانى عبد الرازق، 12:47 | 16-11-2021

التأكيد على قدرة المرأة على ممارسة النشاط التعاوني باقتدار وكفاءة والتمكين الاقتصادي للشباب والفتيات وتكثيف التعاون بين أعضاء الاتحاد التعاوني العربي لمجابهة التحديات باعتبار ان المسرح الإستراتيجى للصراع اقتصاديًا سيكون هو الاقتصاد الالكترونى.

كانت أبرز التوصيات التي صدرت عن الندوة التعاونية العربية حول التعاونيات وتحديات الثورة الصناعية الرابعة الى جانب التوصية باستخدام التحول الرقمى و

التكنولوجيا الحديثة في الحركة التعاونية العربية ووضع خطة استراتيجية لتطوير الحركة التعاونية العربية واستخدام البيانات والمعلومات اللازمة.

وكان الاتحاد التعاوني العربي بالتعاون مع الاتحاد العام للتعاونيات برئاسة الدكتور احمد عبد الظاهر قد نظما الندوة التعاونية العربية حول (التعاونيات وتحديات الثورة الصناعية الرابعة) والتى تهدف الى مواكبة تطوير العمل التعاوني مع التوجيهات العالمية وقد شارك في الندوة ممثلون عن بعض الدول العربية أعضاء الاتحاد التعاوني العربي من اليمن وتونس والمغرب والكويت الى جانب رؤساء وممثلى الاتحادات التعاونية المركزية والاتحاد العام للتعاونيات، وبمشاركة أيمن شعيب رئيس تحرير الأهرام التعاوني والزراعي.

أوضح الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد التعاوني العربي والاتحاد العام للتعاونيات، أنه في إطار الدور المنوط بالاتحاد التعاوني العربي في تطوير القطاع التعاوني من خلال الاستفادة بما تقدمه التكنولوجيا الحديثة من إمكانيات هائلة واستنهاض دور المرأة في تعزيز وتكامل العمل التعاوني لضمان المشاركة الفاعلة لكل فئات المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة ، قررنا عقد الندوة القومية حول «التعاونيات وتحديات الثورة الصناعية الرابعة» والتى تهدف الى التعريف بأهمية وضرورة الانفتاح على ثقافة الثورة الصناعية الرابعة والتكنولوجيا الرقمية وقيم الابتكار والإبداع لإرساء دعائم اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة واستدامة. وتعزيز مساهمة ودور القطاع التعاوني في توفير فرص العمل وتعبئة الموارد وتوليد الاستثمار والمشاركة الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبراز الدور المحورى للمرأة في القطاع التعاوني باعتباره أحد رهانات التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتوسيع الفرص الاقتصادية أمامها وتهيئة البيئة المواتية لتنمية روح الابتكار وريادة الأعمال لدى النساء.

وأكد اللواء فؤاد عباس رئيس الاتحاد التعاوني الاسكاني على شعوره بالفخر والانتماء للوطن العربي، وقدم الشكر للدكتور احمد عبد الظاهر صاحب الايادى البيضاء في التعاونيات كما أشار الى ضرورة تبادل الخبرات حول التعاونيات بين الدول العربية.

وأعرب رمضان عبده رئيس الاتحاد التعاوني للثروة المائية عن سعادته للمشاركة في هذا التجمع التعاوني العربي والذى يهدف الى تطوير العمل التعاوني على مستوى الدول العربية، وتبادل الخبرات بين التعاونيين لمواكبة متطلبات العصر وللارتقاء بالأداء التعاوني لتحقيق تطلعات وآمال المواطن العربي.

وتحدثت حليمة خالص ممثل تعاونيات المملكة العربية المغربية حول تمكين المرأة في المغرب بحلول 2030 والذى يهدف الى تحقيق 30 % من معدل الشغل لدى النساء ومضاعفة نسبة خريجات التعليم المهنى الى 8 % وتعزيز بيئة دائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للمرأة وذلك من خلال العمل على ثلاثة محاور استراتيجية، الولوج الى الفرص الاقتصادية والتعليم والتكوين لبيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات وحماية حقوقهن وتحسينها ويتم ذلك من خلال خمس دعامات الا وهى التطورات التشريعية والمؤسسية والحوافز والسياسات المراعية للنوع الاجتماعي والرقمنة والتجهيزات وتغيير التمثلات والتصورات وآليات تنفيذ ذلك هى الدعم السياسى القوى -المؤشرات – الشركاء – التمويل – الحوكمة.

وحول الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعى كانت ورقة العمل المقدمة من نجيب الفطناسى نائب رئيس الاتحاد التعاوني الفلاحى التونسى والتى أوضح خلالها ان الثورة الصناعية الرابعة تتميز بالقدرة على رفع مستويات الدخل العالمي، وتحسين نوعية الحياة للسكان في جميع أنحاء العالم، إذ إن منتجات التكنولوجيا ستتمكن من تقديم خدمات ومزايا جديدة للناس، بمعنى أنها لا تغير ما يقوم به الناس، ولكنها تغيرهم هم أنفسهم، وسيقدم الابتكار التكنولوجي، مستقبلاً حلولاً وسبلاً جديدة تمكن من تحقيق مكاسب طويلة الأجل في الكفاءة والإنتاجية، وفى الوقت ذاته، سوف تنخفض تكاليف النقل والاتصالات، وستصبح الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد العالمية أكثر فعالية، وستقل تكلفة التجارة، وكلها ستفتح أسواقاً جديدة، وتحفز النمو الاقتصادي، مثلما قد حدث فعلاً في عالم الاقتصاد الرقمي، الذى فتح آفاقاً جديدة، بما وفره من عملات رقمية وعمليات التعدين، والخدمات الاقتصادية، ولا ننسى تطبيقات وأجهزة الذكاء الاصطناعي، التي شكل ظهورها وتطورها علامة فارقة في تاريخ البشرية، وجعلت الإنسان يطرح السؤال على نفسه، أو قيل «إذا لم يعد البشر أذكى

المخلوقات على هذا الكوكب إشارة إلى أجهزة الذكاء الاصطناعى - فبإمكانهم أن يعيدوا تخيل حياتهم».

وأضاف ان ثمة فرصاً كبيرة مصاحبة للثورة الصناعية الرابعة – بالضرورة - ستنشأ عنها، وستلعب دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فظهور قطاعات جديدة بالكامل، سيوفر الآلاف من الفرص للقوى العاملة، لكن استهداف هذه القطاعات مبكراً على المستوى المحلى والدولى وتعزيزها سيعمل على استقطاب المستثمرين مبكراً، ويضخ موارد مالية إضافية في الاقتصاد العالمى والعربي، على وجه الخصوص، وهو ما يجب التركيز عليه في هذه المرحلة

وتحدث سعد مبارك الشبو رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت حول أهمية التكنولوجيا الحديثة والبنية التحتية التقنية في النهوض بالعمل التعاوني، موضحًا أن الحركة التعاونية الكويتية مرت بمراحل تطوير كبيرة وكان لها دور كبير وملموس ومميز في التنمية الاجتماعية سواء في التدريب او التعليم و التثقيف وكذلك العمل على تحقيق أهداف التعاون، وقد بدأ اتحاد الجمعيات التعاونية الكويتية وجمعياته في وقت مبكر الاتجاه إلى اعتماد العمل التقنى وبصورة تدريجية بكل اعمال واقسام الجمعيات التعاونية، وأبرمت الجمعيات عقودًا مع شركات متخصصة في مجالات الحاسب الآلى وتطبيقاته للعمل على إدخال الأنظمة الآلية المتكاملة في عمل كل جمعية تعاونية. https://gate.ahram.org.eg/News/3117192.aspx

جمعية العلوم الإقتصادية السورية

9- مستقبل القطاع التعاوني في سوريا

المهندس محمد عامر الشيشكلي *

1-مقدمة: التعاون الفطري قديم قدم الإنسان (كافة المخلوقات تتعاون غريزيا في بناء مجتمعاتها) وخصوصا عندما ظهرت الحاجة لتكامل جهود الأفراد لبناء المجتمع الأفضل والحصول على الحاجات الإنسانية بأقل جهد وأوفر كلفة، وقد اخذ التعاون أشكالا عديدة مثل التعاون بين أفراد الأسرة أو القبيلة أو الأمة أو

العالم حيث كان الإنسان دوما يسعى للأفضل ضمن مناخ الديمقراطية والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات للوصول إلى علاقات اجتماعية عادلة من خلال مدارس فلسفية واجتماعية تطورت عبر العصور و منها القيم والمبادئ التعاونية.

وقد كان لتطور العلم والمعرفة واستخدام الإنسان لمعطيات العلم في تطوير وسائل الإنتاج واستخدام الآلة على نطاق واسع وزيادة الإنتاج الأثر الأكبر في ظهور التعاون المنظم حيث أن اختراع نول النسيج الآلي كان الدافع لأصحاب أنوال النسيج اليدوية للاجتماع والقراءة والإطلاع ليجدوا في أراء روبرت أوين التعاونية سبيلا لتنظيم علاقاتهم وجمع مدخراتهم من خلال جمعية تعاونية أطلق عليها رواد روتشدال.

و من ثم تطورت الأفكار التعاونية وصولا إلى مبادئ الحلف التعاوني الدولي الذي سنستعرضه فيما يلي بالإضافة إلى التجربة التعاونية العربية ضمن الاتحاد التعاوني العربي والتجربة التعاونية في سورية وأفاق تطورها والدور الكبير الذي من الممكن أن تقوم به في بناء سورية الحديثة ضمن مسيرة الإصلاح والتحديث.

2-مبادئ روبرت أوين التعاونية: استمر الفكر التعاوني يؤثر في العقل الإنساني ويدفعه لمزيد من الدراسة والتطوير والتطبيق بالإضافة إلى تأثير عهد الثورة الصناعية مما أدى لظهور مجموعة الأفكار والمبادئ التعاونية المنقولة عن عدد من المفكرين ولكن كان أكثرهم شهرة ودقة روبرت أوين الذي أجمل مبادئه في:

1-حرية الانتساب والانسحاب وما يطلق عليه باب العضوية المفتوحة (وقد ظهرت أراء بعد ذلك رأت إمكانية تعطيل حرية الانسحاب لفترات محدودة إذا كانت مصلحة التعاونية تقتضي ذلك).

2- المساواة بين الأعضاء في الحقوق والواجبات.

3- الديمقراطية في الإدارة من خلال حرية الترشيح والانتخاب.

* مهندس مدني رئيس جمعية تعاونية سكنية عضو المؤتمر العام للتعاون السكني في سوريا

4-جعل الاجتماعات منظمة ودورية وأهمية المتابعة.

5- جعل الفائدة محدودة على رأس المال.

6- التعامل بسعر السوق بيعا وشراء.

7- جعل أكبر قدر من الأرباح للمتعاملين مع التعاونية من الأعضاء أو ما يطلق عليه حاليا أسم العائد.

8- تخصيص جزء من الأرباح للثقافة والمدارس وغيرها.

9- التأكيد على سوية المنتجات والمواد وجودتها ودقة الوزن والمواصفات.

لقد كان لتطبيق هذه المبادئ فعل السحر حيث سرعان ما انتشرت التعاونيات في المدن الأوروبية بشكل فاق المتوقع وانتقلت التعاونيات من النشاط الواحد إلى العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

3-مبادئ الحلف التعاوني الدولي: أكدت الحركة التعاونية شعبيتها على مر العصور وانتمائها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، واستطاع التعاون نتيجة النجاحات التي حققها نقل الاهتمام به من الإطار الوطني إلى الإطار الدولي حيث تم تأسيس التحالف التعاوني الدولي بلندن عام 1895 واحتفل في السادس من تموز 1995 بمرور مائة عام على تأسيسه وتم ترسيخ تعريف التعاونية بأنها منظمة ذاتية الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون اختياريا لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا.

وقد اعتمد التحالف المبادئ التالية:

1-العضوية الاختيارية المفتوحة: التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص دون تميز جنسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع.

2-الإدارة الديمقراطية للتعاونيات: التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها ويشاركون في سياساتها واتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا والممثلين مسئولين أمام ناخبيهم وللأعضاء حقوق تصويت متساوية عضو واحد صوت واحد وعلى المستويات الأعلى تدار التعاونيات وتنظم بأسلوب ديمقراطي.

3-مساهمة العضو الاقتصادية: يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم الذي يكون ملكية تعاونية، ويتلقى الأعضاء تعويضا عن رأس المال المسهم ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية و دعم الأنشطة الاخرى التي يوافق عليها الأعضاء ويوزع الباقي على الأعضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية.

4-الإدارة الذاتية المستقلة:التعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها ويؤمنون تمويلها المالي ويمكن لهم التعاون مع منظمات اخرى أو مع الحكومات سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على التحكم الذاتي التعاوني.

5-التعليم والتدريب والإعلام: تقدم التعاونيات التدريب والتعليم لأعضائها ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية لتنمية تعاونياتهم، وعليهم أن يعلموا الرأي العام عن طريق الإعلان والإعلام وخاصة الشباب وقادة الرأي عن طبيعة ومزايا التعاون.

6-التعاون بين التعاونيات: تخدم التعاونيات أعضاءها بكفاءة أكثر وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سويا من خلال مؤسسات محلية وإقليمية ودولية.

7-الاهتمام بالمجتمع: تعمل التعاونيات من أجل التنمية المتواصلة لمجتمعاتها من خلال سياسات يوافق عليها الأعضاء.

4-التعاون في نظر الأمم المتحدة ومنظماتها الدولية: وعت الأمم المتحدة الدور الكبير للحركة التعاونية في العالم وإمكانية مساهمتها في الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية فأصدرت القرار رقم 50/47 تاريخ 1992/12/19 تحت عنوان " دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة " الذي تضمن إعلان أول يوم سبت من تموز عام 1995 يوما دوليا للتعاونيات احتفاء بالذكرى المئوية لتأسيس التحالف التعاوني الدولي وإمكانية اعتباره يوما سنويا للتعاونيات، وتشجيع الحكومات على إشراك التعاونيات في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واخذ ذلك بعين الاعتبار عند دراسة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتعزيز دورها من خلال الوكالات الحكومية والمنظمات الوطنية الممثلة للتعاونيات، والطلب إلى الأمين العام أن يواصل في حدود الموارد المتاحة دعم الأمم

المتحدة لبرامج وأهداف الحركة التعاونية الدولية وزيادة هذا الدعم وتقديم تقارير دورية للجمعية العامة عن مركز التعاونيات ودورها.

وقد تقدم الأمين العام بعدة تقارير ركز فيها على أهمية دور التعاونيات الواسع في معظم المجتمعات وما لها من قدرة على الإسهام في حل المشاكل الرئيسية وتأكيد دعم الجمعية العامة للتعاونيات وإيجاد البيئة المشجعة لتنميتها وتوجيه اهتمام الحكومات في كافة بلدان العالم (وخصوصا التي تجري في دولها تغيرات هيكلية) هامة لمغزى التعاونيات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والانتقال لدعمها والاستفادة منها في بناء مجتمعها، وحث الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ذات المصلحة الكبرى في التعاونيات مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الحكومية المعنية والمنظمات التعاونية الدولية على الانتماء مبكرا للجنة تعزيز التعاونيات والنهوض بها وعلى ضمان فعاليتها وتقديم إسهاماتها لها من الموارد المناسبة كما فعل ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 1668 (د-53).

وقد اهتمت منظمة العمل الدولية بالتعاونيات حيث ورد في الوثيقة التي عرضت على الدورة التاسعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي عام 2001 إطارا عاما لمسيرة التعاونيات في القرن الحادي والعشرين تمهيدا لصدورها عن الأمم المتحدة.

هذه الوثيقة تؤكد تحرير التعاونيات من سيطرة الحكومات ومسايرة المتغيرات العالمية السريعة المتلاحقة التي سادت العالم في السنوات الأخيرة حيث أصبح للتعاونيات دورا مهم جديدا في البلدان الصناعية وفي البلدان الشيوعية السابقة بالإضافة للبلدان النامية وخصوصا في مواجهة عدد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الجارية كالبطالة والتنمية الاجتماعية وخصوصا أنه لم يعد ينظر للتنمية على أنها تقليد للبلدان الصناعية.

وأضافت الوثيقة أن التعاونيات في البلدان الشيوعية السابقة كانت جزءا لا يتجزأ من النظام السياسي ووسيلة لتحقيق مركزية استغلال الأراضي وتوظيف الأيدي العاملة الزراعية وتوزيع السلع الاستهلاكية ولكنها استطاعت استيعاب التغير الذي حصل وتحولت من تعاونيات شيوعية إلى تعاونيات حقيقية يمكن الاعتماد

علها في التغير مما يعزز دور التعاونيات على حد سواء في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال وقيام العاملون فيهما بترسيخ النموذج التعاوني القائم على الملكية والإدارة المشتركتين من خلال شراء منشاتهم في قطاعات النقل والخدمات والتصنيع بوصف ذلك وسيلة لحماية الوظائف الموجودة وتوليد وظائف جديدة في عصر يشهد استمرار تخفيض عدد العمال نتيجة العمولة والتغير التكنولوجي.

ويشير التقرير إلى ثلاثة فصول يتضمن الفصل الأول تحليلا للبيئة المتغيرة للتعاونيات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الصناعية، ويحدد التغيرات التي طرأت في الميادين الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والتكنولوجية، والإمكانيات التي تتمتع بها التعاونيات فيما يتصل بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها والدور الأكبر الذي تستطيع التعاونيات أن تقوم به في مجالات تحقيق اللامركزية ونشر الديمقراطية ومنح المرأة قدرات اقتصادية واجتماعية.

ويركز الفصل الثاني على الشروط اللازمة لنجاح التعاونيات ومنها تغير دور الحكومات والسياسات والتشريعات التعاونية والخدمات التعاونية كتنمية للموارد البشرية والمشورة الإدارية ومراجعة الحسابات ودور الشركاء الاجتماعيين والتكامل الأفقي والرأسي بين التعاونيات ودور التعاون الدولي.

ويتضمن الفصل الثالث النتائج والملاحظات الختامية والتوصيات لتوفير الإطار الملائم من اجل تعزيز تعاونيات القرن الواحد والعشرين بحيث يكون عالميا التطبيق يشدد على وضع التعاونيات بوصفها منظمات تعمل في بيئة تنافسية ولها دور مميز كمنشات اقتصادية وضمن المجتمع المدني حيث أظهرت مقدرة فائقة على العمل ضمن البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان الصناعية واستجابات بشكل جيد للتغير الجذري في بيئتها والقيام بدور بناء في الحياة الاقتصادية والمجتمع المدني على حد سواء، وإمكانيتها في توليد العمالة واستمرارها ودعم روح المبادرة وخلق الثروات وتوفير الخدمات الاجتماعية الملحة في مواجهة انخفاض قدرة الدول على القيام بذلك كونها نموذجا خلاقا من نماذج الحلول محل الدولة بالاستناد إلى السوق كمحرك للنمو والتنمية، وكلما ازداد إلغاء الضوابط

المفروضة على اقتصاد من الاقتصاديات كلما ازدادت أهمية القيم والمبادئ التعاونية الأصيلة.

وركز التقرير على الفرصة المتاحة لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على حد سواء فضلا عن الحكومات للتعاون مع التعاونيات لتعزيز المصالح المشتركة.

ويعتبر هذا التقرير بالإضافة للتقرير الذي يعده كوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة المتضمن مسيرة التعاونيات في العالم والذي سيصدر بعنوان خبرة الأمم التعاونية بداية انطلاقة جديدة للتطبيق التعاوني في العالم وخاصة في بلدان العلم الثالث.

5-تجارب دولية: وكمثال عن أهمية التعاون سنتعرض سريعا لتجربتين الأولى في ألمانيا الاتحادية والتي أصبحت فيما بعد ألمانيا الموحدة بعد توحيد جزئيها كنموذج عن التعاونيات في المجتمع الرأسمالي والثاني في بلغاريا كنموذج للتعاون في المجتمع الاشتراكي وكيف استطاعت التعاونيات التأقلم مع التغير الحاصل في النظام الاقتصادي فيها.

أ-ألمانيا: ترجع بداية التجمعات التعاونية في ألمانيا على القبائل الجرمانية الذين عرفوا أن الاتحاد قوة فكونوا تعاونيات زراعة واستغلال الأراضي على المشاع ثم ظهرت تعاونيات الابعاديات كنشاط اقتصادي مشترك مبكر وفي مدن القرون الوسطى ظهرت تعاونيات التجار وطوائف الحرفين لتوفير الحماية لهم ضد تقلبات الحياة وأصبح لهم منشآت مشتركة كالقاعات ومراسي السفن والروافع...الخ.

ولكنها كانت تعتمد مبدأ العضوية الإجبارية للحرف لحماية احتكار الحرفة والالتزام بها، وبعد ظهور مبدأ العضوية المفتوحة تطورت التعاونيات وظهرت في القرن الثامن عشر تعاونيات الإنتاجية للحرفين وتعاونيات التسليف والبنك التعاوني والتعاونيات الائتمانية والإقراض وكانت مقدمة ظهور التعاونيات متعددة الأغراض ومن ثم التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإسكانية وصدور قانون تعاون للرايخ الألماني عام 1871.

وتطورت التعاونيات بعد الحرب العالمية الثانية فظهر النظام المصرفي التعاوني ويضم في المستوى الأول المحلي مجموعة من البنوك التعاونية والبنوك الشعبية

وبنوك الائتمان ألتقسيطي وتقوم بجميع الأعمال المصرفية كبنوك عامة للأفراد والمؤسسات بالإضافة للبنوك التعاونية الخاصة بالعاملين منها للعاملين بالسكك الحديدية والعاملين في البريد وموظفي الدولة.

أما في المستوى الثاني وهو المستوى الإقليمي فظهرت البنوك التعاونية المركزية ولها الشكل القانوني للشركات المساهمة وتهدف لدعم حاملي أسهمها من التعاونيات الائتمانية وخدمتها كمركز إقليمي للسيولة عن طريق استثمار الأموال الفائضة وإعادة التمويل.

وفي المستوى الثالث القومي هناك بنك التعاون الألماني والمؤسسات الاتحادية المتخصصة والاتحاد الفيدرالي للبنوك الشعبية واتحادات المراجعة التعاونية.

وتشكل التعاونيات المصرفية الألمانية حوالي 75% من البنوك العاملة في ألمانيا وتضم أكثر من عشرة ملايين عضو تعاوني وجملة أصولها حوالي 390.5 مليون مارك.

هذا بالإضافة للتعاونيات الزراعية والتي تضم 6511 تعاونية تعمل في مجال الائتمان والتوريد والتسويق وتصنيع الألبان والمجازر وتصنيع اللحوم والفاكهة والخضر وإنتاج النبيذ والتجارة وخدمات الكهرباء والآلات الزراعية وتربية المواشي والرعي وخطوط المياه وخدمات اخرى عدد أعضائها 4.6 مليون عضو باعت ما مقداره 94 مليار مارك عام 1999.

بالإضافة للتعاونيات الإنتاجية الحرفية التي تعمل في مجال العلف والأسماك والتبغ والعطارة والسماد والخبز والحلوى وآلاتها والنجارين والأحذية والنقاشين وتعاونيات المهن الحرة وأهمها تعاونيات الأطباء التي تؤمن خدمات الشراء الجماعي للمعدات وتصميم وتأثيث العيادات وتعاونيات الصيادلة التي تؤدي دور تاجر الجملة للعقاقير بالإضافة للبنك التعاوني الألماني للأطباء والصيادلة.

وتعاونيات النقل التي تؤمن النقل البري والمائي وتقوم بتزويد أعضائها بالوقود وقطع الغيار والتوسط لتوفير المخازن وصفقات شراء سيارات النقل وعمليات التأمين وخدمات الاتصال اللاسلكي لسيارات الأجرة الخاصة بالأعضاء ونظرا لأهميتها أوكلت لها الدولة مهمة القيام بأعمال الرقابة الإجبارية على الشاحنات.

أيضا هناك التعاونيات الاستهلاكية وتتولى تجارة الجملة والمفرق وتصنيع بعض السلع الغذائية وتعتمد نمط متاجر الخدمة الذاتية حيث بلغ نصيبها السوقي حوالي 10% من إجمالي المبيعات في ألمانيا.

كذلك تعاونيات الإسكان التي تقوم بتأجير المساكن وبيعها والمساعدة في ترميم المساكن لأعضائها وبلغ عدد أعضائها 1.8 مليون عضو وهي تملك 790000 مسكن للإيجار وباعت 610000 مسكنا لأعضائها.

مما تقدم نلاحظ أهمية التعاونيات في اقتصاد ألمانيا وهي بلد صناعي يعتمد اقتصاد السوق وقد بلغ عدد التعاونيات فيها 10288 تعاونية يشكل أعضاؤها 23% من حجم السكان ورأس مالها الذاتي حوالي 20 مليار مارك.

ب-بلغاريا: في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل العشرين كانت الحركة التعاونية الأوروبية قد تطورت تطورا ملحوظا وبعكس كل الدول الأوروبية التي نشئت التعاونيات فيها في المدينة فإن أول تعاونية في بلغاريا نشئت عام 1890 في قرية ميركوفو في مقاطعة صوفيا وقد تخصصت في الإقراض معتمدة طرق ووسائل ومبادئ التجربة الألمانية في ذلك، ومن ثم تطورت تعاونيات الإقراض لتصبح تعاونيات متعددة الأغراض حيث ساعدت المزارعين الأعضاء في الحصول على مواد ومستلزمات الإنتاج والخدمات المختلفة بأدنى الأسعار وتسويق المنتجات الزراعية وإقامة منشات تصنيع ومعالجة هذه المنتجات بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الاخرى.

وفي المدن ظهرت التعاونيات الاستهلاكية ولاقت نجاحات كبيرة حيث امتلكت متاجرها الخاصة وزودت الأعضاء من العمال والموظفين بالسلع الغذائية الاستهلاكية، وتطورت التعاونيات الزراعية لتصبح متخصصة فظهرت تعاونيات العنب والألبان والدخان والغابات والمراعي.....الخ، وكانت تعاونيات خدمات متكاملة عملت على تزويد الأعضاء بالخبرة وإرشادهم إلى أفضل وسائل الإنتاج وتزويدهم بوسائل ومستلزمات الإنتاج وتسويق منتجاتهم مما دعم موقف التعاونيات حيث أصبحت تعاونيات العنب مثلا تنتج أكثر من 40% من إنتاج النبيذ وقدمت تعاونيات الألبان 50% من الجبن و50% من الزبدة.....الخ.

وبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت تعاونيات الثروة المائية التي نشطت في تنظيم عمليات الري وتوليد الكهرباء ومن الناحية العملية وضعت هذه التعاونيات أسس نظام الري وأساليب الري في بلغاريا.

وفي عام 1923 تم تكوين تعاونية السكر والتي قامت بالموارد والإمكانيات الذاتية بإنشاء مصنع " شركة حقيقة " لإنتاج السكر وامتلكت وسائل نقل برية ونهرية وتحكمت ونظمت أكثر من 80% من إنتاج السكر في بلغاريا.

وبعد ذلك تطورت الحركة التعاونية البلغارية وانتشرت وتوسعت وتعاظمت قوتها الاقتصادية في المجتمع وأصبحت التعاونيات أكثر المنظمات الاقتصادية والاجتماعية انتشارا في المجتمع سواء العمالية أم الإنتاجية الحرفية وصغار المنتجين الزراعيين.

وبرز دور التعاونيات بشكل أوضح في الحرب العالمية الثانية حيث تماسكت الحركة التعاونية البلغارية وأدت دورا إيجابيا عظيما في عدم انهيار الاقتصاد والمجتمع، فبرغم توقف المصانع نتيجة لعدم وجود المواد الخام والطاقة وبرغم انخفاض الإنتاج الزراعي لأكثر من النصف وانتشار الفقر والفاقة إلا أن التعاونيات أثبتت قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية وحققت نتائج باهرة في الخروج من الأزمة الاقتصادية وسيطرت التعاونيات على 43% من الواردات وحوالي 41% من الصادرات في الدولة ومن هذا المنطلق حظيت الحركة التعاونية برعاية كافة الأحزاب المكونة للجبهة الوطنية.

وقد واجهت الحركة التعاونية الكثير من المشاكل والصعاب التي عانى منها الاقتصاد الاشتراكي ولكنها بقيت صامدة وحافظت على وجودها وأثبتت مقدرة ومرونة على التكيف مع كافة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الآونة الأخيرة وبعد مرحلة التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق طورت الحركة التعاونية من نفسها سريعا لتتلاءم مع المرحلة الجديدة وحددت مهامها في نقاط مهمة كما يلي:

1-إصدار قانون جديد للتعاون يتمشى مع نظام الديمقراطية السياسية ونظام اقتصاد السوق تم فيه إعطاء الحرية الكاملة للتعاونية على أساس مبادئ التعاون.

2-إنشاء بنك مركزي للتعاون بأموال تعاونية وبدون دعم من أية جهة خارجية.

3-إعادة إنشاء الملكية التعاونية لتتلاءم مع المرحلة الجديدة من اقتصاد السوق.

4-إنشاء صناديق الخصخصة بأموال التعاونيين ومدخراتهم للدخول في شراء العديد من المؤسسات والشركات من الدولة وتحويلها لملكية تعاونية.

5-فتح مجالات العلاقات والتجارة الخارجية بين الحركة التعاونية البلغارية والمنظمات التعاونية في معظم أنحاء العالم.

6-إنشاء كلية الدراسات التعاونية بالتنسيق مع جامعة العلوم الاقتصادية الوطنية والدولية.

وهكذا تثبت التجربتين التعاونيتين البلغارية والألمانية إمكانية التعاون للعمل والازدهار في كافة أشكال وأنماط المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمتعه بميزة التطور والتأقلم في حالات الانتقال من اقتصاد إلى اقتصاد.

6-التعاون العربي*:بدء ظهور التعاون في الأقطار العربية في العشرينات من القرن العشرين حيث ظهرت التعاونيات الزراعية وخصوصا التعاونيات التي كانت مهمتها تسليف المزارعين، إلا أن الظهور المنظم للتعاونيات قد بدء في الخمسينات من خلال إنشاء التعاونيات الزراعية ومن ثم الاستهلاكية والإنتاجية الحرفية والإسكانية والثروة المائية والصيادين والتعاونيات الخدمية (كالتأمين والتسويق) بالإضافة إلى النشاط العلمي ومراكز التدريب.

وقد تعزز النشاط التعاوني بصدور التشريعات الناظمة له في كافة الدول العربية ومن ثم تم توحيد الجهود التعاونية العربية عام 1981 بإنشاء الاتحاد التعاوني العربي الذي يجمع الاتحادات والجمعيات والهيئات العربية التي تعمل في مجال التعاون ويهدف إلى رفع مستوى الحركة التعاونية العربية وتنميتها، والعمل على تحقيق التنسيق وصولا إلى التكامل التعاوني العربي كجزء من التكامل العربي وقد أنضم إلى مجلس

* الإحصائيات تعود لعام 1992الا إذا ذكر عكس ذلك.

الوحدة الاقتصادية العربية حيث صدر قرار بقبوله ضمن الاتحادات العربية المتخصصة المنبثقة عن المجلس عام 1987ويضم الاتحاد 19دولة عربية منها سورية.

وبالعودة للنشاط التعاوني في الدول العربية نجد أن أكثرها انتشارا هو التعاون الزراعي والاستهلاكي (18 دولة) ثم الإسكاني (9 دول) ثم الإنتاجي (6 دول) ثم تعاونيات الثروة المائية (5 دول)، واقلها انتشارا النشاط العلمي والتدريب (4دول) بينما تنفرد مصر بوجود التعاونيات العلمية ومعاهد ومراكز التعليم والتدريب التعاوني.

وتتضح من خلال البيانات وجود 30000 تعاونية في الأقطار العربية أوسعها انتشارا التعاونيات الزراعية حيث تشكل 59% من إجمالي عدد التعاونيات تليها الاستهلاكية 29.9% ثم الإسكانية 5.6% ثم الحرفية والصناعات الصغيرة 2.5% ثم التعاونيات الخدمية متعددة الأغراض 2.1% وتعاونيات الثروة المائية 0.5%، وترجع ارتفاع نسبة التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإسكانية إلى أنه وبالرغم من أن التعاون وليد الحاجة إلا انه يعود أيضا وبالدرجة الأولى في الدول العربية إلى اهتمام الدول والحكومات بالتنمية الزراعية وتوزيع المنتجات الغذائية خلال العقود الثلاثة الماضية بالإضافة لسياسة دعم الغذاء والإسكان التي كانت متبعة وما زالت في بعض الدول العربية.

ومن خلال دراسة أجريت على ثمانية دول عربية (الأردن – البحرين – العراق – السعودية – اليمن -الكويت – سوريا – مصر) تبين أن إجمالي رقعة الأراضي الزراعية المنظمة من خلال التعاونيات بلغت 9.7 مليون هكتار أي حوالي 57% من إجمالي الرقعة الزراعية حيث كانت أعلى نسبة في مصر 96% تليها سوريا 59% فالعراق 51%، كما تشير الدراسة إلى أن نسبة عدد أعضاء التعاونيات إلى عدد الحائزين قد بلغت حوالي 68%، وأشارت الدراسة إلى مدى انتشار التعاون الزراعي في تلك الدول ففي مصر قامت التعاونيات الزراعية بتغطية خدمة 98% من المساحات المزروعة وفي العراق بلغت نسبة المساحات المزروعة عن طريق التعاونيات إلى إجمالي المساحة حوالي 99% للذرة البيضاء، 85% للذرة الصفراء، 81% للقطن، وأنتجت

التعاونيات في اليمن حوالي 83% من إنتاج البطاطس، 65% من الخضروات، 57% من الحبوب.

وكذلك بينت دراسة اخرى أن تعاوني الثرة المائية في الدول العربية ذات المصائد الطبيعية يشكلون حوالي 50% من العاملين في المصائد وتساهم هذه التعاونيات بنسبة حوالي 60% من إنتاج الأسماك العربية وتختلف من دولة إلى اخرى، وتقوم هذه التعاونيات بتوفير وسائل ومعدات الصيد للأعضاء بالإضافة للخدمات التسويقية والإصلاح والصيانة للمعدات وبلغ إجمالي صادراتها حوالي 909 مليون دولار عام 1990 مثلا ولكن كان أكثر من 95% من حجم التبادل التجاري مع أطراف غير عربية.

وفي الأردن يبلغ عدد التعاونيات 540 تعاونية عدد أعضائها 550000 عضوا تتكون من تعاونيات زراعية 222 ومتعددة الأغراض 95 وإسكانية 88 ومنفعة متبادلة 79 ونسائية 32 وتوريد وتسليف 6 وحرفية 3 ونقل 1 وثقافية 1 وبلغت الودائع والحسابات الجارية 7.8 مليون دينار أردني ومدت التعاونيات الزراعية أعضائها بمستلزمات إنتاج زراعي بما يعادل 5مليون دينار أردني.

أما في ليبيا فتنتشر التعاونيات الاستهلاكية والحرفية والصيد البحري والنقل والمواصلات العامة والإسكانية والزراعية والثروة الحيوانية والنحل واستوردت بما قيمته 222 مليون دولار مواد أولية ومستلزمات إنتاج أما في السودان فبلغ عدد التعاونيات 9376 تعاونية تضم 2.2 مليون عضوا رأس مالها 112 مليون جنيه سوداني والاحتياطي حوالي 26 مليون جنيه.

ويبلغ عدد التعاونيات الفلسطينية 729 تعاونية بعدد أعضاء أكثر من 48000 عضوا تعمل في التسويق الزراعي وعصر الزيتون والثروة الحيوانية والإسكان والإنارة الكهربائية والاستهلاكية والخدمية والمهنية والمدرسية.

ويبلغ عدد التعاونيات الكويتية 49 تعاونية استهلاكية وزراعية وادخار وحرفية ومشتركة عدد أعضائها أكثر من 177000 عضوا راس مالها 7.8 مليون دينار كويتي والاحتياطي والمخصصات 24.5 مليون دينار وصافي الأرباح 18.2 مليون دينار وإجمالي الموجودات 91.2 مليون دينار وحجم المبيعات 299 مليون دينار كويتي.

وتعتبر مصر الدولة العربية الأهم في الحركة التعاونية إذ تبرز أهمية التعاونيات الشعبية والجماهيرية في حجم عضوية تصل إلى أكثر من 12 مليون عضوا في بنيان تنظيمي مترابط يبدأ من التعاونية إلى اتحادات إقليمية ومركزية وعامة وتتحد في النهاية في اتحاد تعاوني عام على مستوى الجمهورية يقابله جهاز إداري ضخم في وزارات الدولة يختص بالتعاونيات (الزراعة – التجارة والتموين – الإسكان – التعليم – الإدارة المحلية) بالإضافة لرئيس مجلس الوزراء كجهة إدارية للاتحاد العام للتعاونيات.

واقتصاديا فقد بلغ حجم المعاملات السنوي للتعاونيات الاستهلاكية أكثر من 700 مليون جنيه مصري والتعاونيات الإنتاجية والحرفية أكثر من 470 مليون جنيه مصري وتشمل الصناعات الخشبية والأثاث والديكور والمنتجات الجلدية والأحذية والنقل والبناء والتشييد والصناعات التقليدية والحرف اليدوية والملابس والتريكو.....الخ، أما التعاونيات الزراعية فقد بلغ عدد الأعضاء حوالي 5.6 مليون حائز لمساحة لا تقل عن 5.6 مليون فدان يبلغ ناتجها الزراعي حوالي 22 مليار جنيه وحجم التعامل في أنشطة تعاونيات الائتمان الزراعي بكافة المشروعات والأنشطة بلغ حوالي 3.77 مليار جنيه مصري، وبنت التعاونيات الإسكانية حوالي نصف مليون وحدة سكنية لأعضائها بكلفة حوالي 10 مليار جنيه وتبلغ قيمتها الحاضرة حوالي 50 مليار جنيه، وتنج تعاونيات الثروة المائية حوالي 90% من إنتاج مصر السمكي بقيمة حوالي 1.3 مليار جنيه مصري، بالإضافة إلى مساهمة التعاونيات المصرية في التنمية الاجتماعية والتعليمية والثقافية للمجتمع حيث تم تخصيص نسبة 10% من صافي العائد للخدمات الاجتماعية و5% للتعليم والتدريب والتثقيف تخدمها قاعدة ضخمة من المنظمات التعاونية في مجال التعليم والتدريب والتثقيف مثل مراكز التدريب الملحقة بالاتحادات التعاونية المركزية والمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية والمعهد العالي للتعاون الزراعي ودار التعاون للطبع والنشر.

هذا بالإضافة للحركات التعاونية في الإمارات العربية المتحدة التي بلغ عددها 37 تعاونية وعدد أعضائها 4839 عضوا رأس مالها 140 مليون درهم و إجمالي المبيعات 292 مليون درهم، ولبنان وعدد تعاونياتها 500 تعاونية والبحرين وعدد تعاونياتها 10

وأعضائها 8196 عضوا وحجم مشترياتها 4.3 مليون دينار و المبيعات 4.8 مليون دينار بحريني والسعودية وفيها 179 تعاونية بلغ عدد أعضائها 54697 عضوا وقطر وعدد أعضائها 22315 عضوا وبلغ إجمالي مبيعاتها عام 1995 287473219 ريال قطري ورأس مالها حوالي 32 مليون ريال وأموالها الاحتياطية حوالي 120 مليون ريال قطري.

مما سبق يتضح الدور الفعال التي تقوم به التعاونيات في الدول العربية في ظل التغيرات العالمية والإقليمية والمحلية الحاصله وانتقال بعض البلدان من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وظهور مصطلح البلدان التي تمر باقتصاديات ذات مرحلة انتقال وتنامي الديمقراطية والترويج للتخصيص كعقيدة اقتصادية وبدء انتقال الاستثمارات المالية من الدول الصناعية إلى أسواق المال العربية تحضيرا لشراء ما يمكن عرضه للبيع من ممتلكات القطاع العام وخصوصا ما يتعلق بالبنى التحتية ونقل عدد من الصناعات التي تقل أهميتها في الاقتصاد الصناعي إلى الدول العربية والآسيوية والإفريقية وتحرير التجارة العالمية والسوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية وغيرها من التغيرات.

مما دفع الحركة التعاونية العربية على دراسة هذه الأوضاع وتحديد دورها باعتبارها الحركة الشعبية الرائدة لمعالجة هذه المتغيرات من خلال تشجيع إقامة مشروعات تعاونية في الزراعة والصناعة والخدمات التجارية والنقل والتسويق.....الخ بحيث يقف القطاع التعاوني جنبا على جنب مع القطاعين الخاص والعام لمساندة التنمية الاقتصادية للحد من الخصخصة وتحقيق التوازن معها وإنشاء الصناديق والبنوك التعاونية لاستيعاب الأموال والمدخرات التعاونية لشراء الحصص المعروضة للبيع من مشروعات القطاع العام وتحويل هذه المشاريع إلى تعاونيات مما يحافظ على الملكية الجماعية الوطنية ويبعد خطر الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تكون خطرة ما أمكن وتحافظ على الوظائف المتوفرة وتجنب الاقتصاد العربي الآثار السلبية لتداول الأوراق المالية والمضاربات في الأموال الساخنة كما حدث في دول النمور الآسيوية وما بدء يحصل في بعض الدول العربية، والاستعداد لاستقبال الصناعات التي بدأت تفقد أهميتها في الاقتصاد الصناعي وخاصة في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة والجلود والأحذية وتجميع الأجهزة

الكهربائية والالكترونية والصناعة المعلوماتية والبرامج الجاهزة وفتح أسواق تعاونية عربية لدعم مشروع المناطق الحرة العربية من خلال النشاط التعاوني البيني العربي مما يخرج السوق العربية من تأثير العلاقات بين الحكومات في التبادل التجاري ويشجع إقامة مشاريع تعاونية عربية مشتركة.

إن التعاونيات العربية بكافة أشكالها وأحجامها وتنوعها تستطيع القيام بدور مؤثر وفعال في تطوير الاقتصاديات العربية في كل دولة بشكل خاص والتعاون الاقتصادي العربي بشكل عام وخصوصا نظرا لتشابه وتكامل الأنشطة التعاونية العربية خبرة وأموال، ويتطلب ذلك نشر وتعميق مفاهيم وفلسفة الفكر التعاوني بمختلف الدول العربية لتوليد قناعة مشتركة بالنظام التعاوني ودعمه والاهتمام بالتدريب والتعليم التعاوني لتأهيل الكوادر التعاونية المؤهلة ورفع كفاءة العاملين والقيادات التعاونية وتنمية قدراتها وإنشاء مراكز بحوث متخصصة بدراسة المشاريع التعاونية وجدواها الاقتصادية وأساليب تطويرها وتوحيد الجهود التنظيمية التعاونية في إطار تنظيم تعاوني عربي ودعمه ماديا ومعنويا ليمثل التعاونيات العربية عالميا والاستفادة من التنسيق مع التحالف التعاوني الدولي وتأسيس تنظيم اقتصادي تعاوني عربي لرعاية المصالح الاقتصادية للتعاونيات العربية بحيث يقترح المشروعات التعاونية المشتركة ويعد دراسات الجدوى الاقتصادية ونظام المعلومات والإحصائيات ودراسة السوق في الدول العربية وإبرام العقود بين التعاونيات ومتابعة تنفيذها، وتدعيم مكانة التعاونيات العربية في مجالات الإنتاج والتسويق من خلال الاتجاه نحو التخصص في الإنتاج وفقا لمبدأ الميزة النسبية والإمكانيات والتسهيلات المتاحة لكل دولة عربية والسعي لتحسين نوعية المنتجات التعاونية وتقديمها بأسعار تنافسية ووضع مواصفات قياسية للمنتجات التعاونية لتسهيل عمليات التعامل والتبادل البيني وتشجيع ورعاية المشروعات التعاونية المشتركة والتجارة البينية التعاونية من قبل الحكومات العربية وتسهيل إجراءاتها بما يكفل انسياب السلع والمنتجات التعاونية بالأسواق العربية ومنح التعاونيات المزايا والإعفاءات والتسهيلات المختلفة الممنوحة للقطاع الخاص.

ويمكن للمشاريع التعاونية المشتركة أن تكون الخطوة الأولى الصحيحة للتكامل الاقتصادي العربي المبني على النسبية والتخصص والذي يراعي ظروف وإمكانيات كل بلد من خلال تعاونيات عربية مشتركة للإنتاج والتسويق، مزارع تعاونية إنتاجية مشتركة، تعاونيات عربية لتوريد وساءل الإنتاج الزراعي، تعاونيات عربية لتجارة الجملة، تعاونيات أو بنوك تعاونية عربية للتمويل والتسليف وشراء ما يتم طرحه من مشاريع القطاع العام العربية، تعاونيات للتأمين، تعاونيات عربية لتصنيع المنتجات الزراعية، تعاونيات عربية للمعلومات والتكنولوجية، مركز تعاوني عربي للمعلومات والبيانات والبحوث والدراسات، المعهد العالي للتعاون العربي.

7-التعاون في سوريا: تضمن الدستور الدائم في مبادئه الأساسية ما يلي:

المادة التاسعة: المنظمات الشعبية والجمعيات التعاونية تنظيمات تضم قوى الشعب العاملة من اجل تطوير المجتمع وتحقيق مصالح أفرادها.

المادة الرابعة عشر: ينظم القانون الملكية وهي ثلاثة أنواع:

1-ملكية الشعب: وتشمل الثروات الطبيعية و المرافق العامة و المنشات و المؤسسات المؤممة أو التي تقيمها الدولة وتتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لصالح مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها.

2-ملكية جماعية: وتشمل الممتلكات العائدة للمنظمات الشعبية والمهنية والوحدات الإنتاجية والجمعيات التعاونية والمؤسسات الاجتماعية الاخرى ويكفل القانون رعايتها ودعمها.

3-ملكية فردية: وتشمل الممتلكات الخاصة بالأفراد ويحدد القانون وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي إطار خطة التنمية ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع مصالح الشعب.

ومن مبادئ الدستور يتضح اهتمام الدولة بالتعاون كنهج اجتماعي واقتصادي وسياسي هدفه تطوير المجتمع وكذلك تصنيف ملكياتها كملكية جماعية تأتي بعد الملكية العامة من حيث الأهمية وأناط بالقانون حمايتها ورعايتها.

وقد بدء ظهور بذور التعاون في سوريا في أوائل القرن العشرين حيث كان الأهالي في بلدة أو قرية يجتمعون لشراء وسيلة نقل من أموالهم تنقلهم إلى المدينة أو لشراء

مولدة كهرباء تؤمن لهم الكهرباء الضرورية لحياتهم اليومية أو يشتركون في حفر بئر مياه لتامين مستلزمات الشرب والسقاية.....الخ.

وفي عام 1950 صدر القانون رقم 65 الذي سمي قانون التعاون الذي سمح بتأسيس الجمعيات على اختلاف أنواعها تقوم بأعمال الإنتاج الزراعي والصناعي والتصريف والاستهلاك والتموين والإقراض والاقتراض وأعمال الري والتجفيف والحراثة ومكافحة الآفات وبناء المساكن والنقل والإسعاف الطبي وكل عمل يكون التعاون فيه حسب أحكام القانون خير من العمل الفردي وحدد غايتها بتحسين حالة الأعضاء من الوجهتين المادية والاجتماعية وظل معمولا في هذا القانون حتى الوحدة مع مصر عام 1958 حيث تم تطبيق قانون التعاون المصري رقم 317 لعام 1956 بموجب القانون رقم 91 لعام 1958 وبقي معمولا به حتى لكافة القطاعات التعاونية ما عدا التعاون الزراعي الذي صدر له القانون رقم 21 لعام 1974 وتم اعتباره تنظيما شعبيا واتحاد عام للفلاحين والقانون رقم 13 لعام 1981 الذي نظم التعاون السكني وبلغ عدد الجمعيات التعاونية في سوريا /7051/ جمعية تضم أكثر من 1.8 مليون عضو موزعة على قطاعات التعاون الزراعي وعدد جمعياته 4980 وأعضائه 733000 عضوا والسكني 1689 جمعية و444023 عضوا والإنتاجي 65 جمعية و 3482 عضوا والاستهلاكي 145 جمعية يتبعها 600 فرع و 609818 عضوا والنقل 157 جمعية و 48283 عضوا والخدمي 23 و1500 عضوا.

وبالعودة إلى أوضاع قطاعات التعاون في سوريا نجد أن تعزيز دور التعاون الزراعي من خلال دمج التنظيم النقابي مع التنظيم التعاوني قد افقد الحركة التعاونية أهم فروعها واثر على الحركة كلها فكريا واقتصاديا و اجتماعيا، أما بالنسبة للتعاون الاستهلاكي فقد نشط في بداية عمله إلا انه مع تطوره ونتيجة للحصار الاقتصادي الذي تعرضت له سوريا انحصرت اغلب مهامه في تلك الفترة بتوزيع المواد المقننة ومؤخرا بدء التعاون الاستهلاكي بتنشيط نفسه والعمل باسلوب المجمعات وتأمين كافة المواد المتوفرة.

كذلك بدء قطاع النقل التعاوني بداية مشجعة بتامين المواصلات في المدن والبلدان وفيما بينها ومع الأقطار المجاورة إلا أن ظهور شركات القطاع العام التي

تولت هذه المهمة في اغلب المدن أدت لانحسار دوره وجاءت وسائط نقل القطاع الخاص التي سمح باستعمالها في المدن والبلدان وبين المحفظات لتزيد من ذلك الانحسار.

أما التعاونيات السكنية فقد بدأت بداية مشجعة وأخذت دورا هاما في تأمين السكن جنبا على جنب مع القطاع العام والخاص وبنى حتى ألان أكثر من 110000 وحدة سكنية بالإضافة لأكثر من 120000 وحدة سكنية قيد الإنجاز تقدر قيمتها بأكثر من 28 مليار ليرة سورية وتبلغ أموال التعاونيات السكنية الخاصة ما عدا مدخرات الأعضاء ومدفوعاتهم أكثر من 815 مليون ليرة سورية ووصلت إيداعات التعاونيات السكنية في المصرف العقاري في احد الأعوام على 4.5 مليار ليرة.

وعانى التعاون السكني من التراجع في السنوات السابقة نتيجة لعدد من العوامل منها الكساد وتراجع تجارة العقارات وتقارب كلف التنفيذ مع القطاع الخاص والبطء بالتنفيذ والمعوقات الإدارية وتقلص المزايا والإعفاءات ومع ذلك فقد بنى التعاون السكني ضواحي سكنية متميزة وقام بتنفيذ المرافق العامة والخدمات المشتركة فيها نيابة عن الجهات الإدارية وبأموال التعاونيين مما يوفر على الخزينة العامة المبالغ المخصصة لمثل هذه الخدمات ويتيح إمكانية استثمارها في مناحي اخرى.

ومع ذلك يظل قطاع التعاون من القطاعات الهامة و الأساسية التي يمكن أن تلعب دورا مهما في مسيرة الإصلاح والتحديث لا بل فهي ممكن أن تشكل برنامجا للإصلاح الاقتصادي بحد ذاته يمكن أن يكون الحل المطلوب للاقتصاد الانتقالي الذي تمر به سوريا والحل الوسط الذي يحافظ على السمات الاقتصادية السابقة من ملكية عامة بمال عام إلى ملكية جماعية بمال خاص وسيكون العون الأساسي لحل كثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمية حيثما توفر جهد أو مال أو كلاهما لتوظيفهم في خدمة الاقتصاد و المجتمع ضمن الخطة التنموية العامة.

إن حل مشكلة التنمية و مسألة الإنتاج و الاستجابة لمتطلبات الخدمة العصرية الملحة و مسايرة ظروف العصر تستدعي الاستفادة من كل جهد و جمع كل مدخرات

الوطن لتحقيق متطلبات و حاجات المواطنين، و لن يكون ذلك إلا بالاستفادة من كل الجهود و حشد جميع المدخرات ضمن نظام أو نهج مقبول لدى معظم المواطنين و يتفق مع ميولهم الفطرية وحاجاتهم الأساسية.

و أكثر ما يكون ذلك ملائمة للواقع من خلال النهج التعاوني الذي يتلاءم مع كافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ويساهم و تنفيذ خطة الدولة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بكافة صورها.

و النهج التعاوني كتنظيم جماهيري يجمع بين هدفي الاقتصاد و الاجتماع ليوظفهم في خدمة الجماعات البشرية يتمتع بسمات أساسية كثيرة و كبيرة تؤهله لذلك أهمها:

1-غايته الأساسية الإنسان لذلك فهو يجتمع مع كافة الأفكار والمبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بناء الوطن.

2-أنه في ميزاته يجمع بين قدرات القطاع العام كقوة اجتماعية و اقتصادية و بين مرونة القطاع الخاص كحركة إنسانية قادرة على العطاء.

3-استجابة التنظيم التعاوني لجميع متطلبات العمل العصري و جميع فروع الاقتصاد و الاجتماع بصرف النظر عن نوعها و حجمها و أنماط العمل فيها.

4-أن الإنسان التعاوني في سعيه لإنجاح جمعيته لا ينسى نفسه و لا ينسى الآخرين من حوله و لذلك يضع نصب عينه دائماً شعار التعاون (الفرد في خدمة الجماعة و الجماعة في خدمة الفرد).

5- إن التعاون كنظام اجتماعي و اقتصادي يهدف إلى تقديم أفضل الإنتاج و الخدمات بأعلى المواصفات و أقل الأسعار.

6-إن النظام التعاوني في سعيه نحو تحقيق المستوى الاقتصادي و الاجتماعي اللائق لجميع منتسبيه يجعل المساواة بينهم في الحقوق و الواجبات من المسلمات و البديهيات التي يفخر بها كل تعاوني و تعززها الديمقراطية التعاونية و تحميها الرقابة الذاتية الفعالة من الهيئات التعاونية المتخصصة.

7-إن النظام التعاوني في سعيه نحو تقديم أفضل المنتجات و الخدمات بأقل الأسعار لا ينسى من حوله مادياً و فكرياً و لذلك يوظف جزءاً من العائد (الأرباح)

لتحسين منطقة عمل التعاونية و الإنفاق على الثقافة و التدريب و يجعل من المنظمة حلقة بحث مستمرة.

و الأهم من ذلك كله أن هذا القطاع بكل سماته و صفاته قادر على:

1-تحقيق نسبة عالية من خطة الدولة التنموية بكافة صورها (سكنية . اقتصادية _ خدمية . زراعية . صناعية . سياحية _ مصرفية _ نقل _ اتصالات.....) بأموال التعاونيين مما يوفر مبالغ كبيرة يمكن أن تستثمرها الدولة في مجالات أخرى (على سبيل المثال قامت الجمعيات التعاونية السكنية و تجمع دمر بوصفه جمعية مشتركة بتنفيذ المرافق العامة لضاحية دمر السكنية بكلفة تصل حتى / 1.5 / مليار ليرة سورية كانت ستدفع من قبل محافظة دمشق و انعكست توفيراً على الخزينة العامة).

2-يبقى تحت إشراف الدولة الإدارية وبما لا يتناقض مع حريته في إدارة تعاونياته ويحقق سياستها في التنمية و تحقيق الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمواطن.

3-يحقق دخلاً معقولاً للعضو التعاوني يساهم في رفع مستوى المعيشة للفرد في قطرنا.

4-الاستفادة القصوى من المدخرات الفردية المحلية مهما كانت قليلة وإبعادها عن خطر وضعها في استثمارات غير مأمونة واستثمارها في جمعية تعاونية مما يؤدي إلىدخولها ضمن الاستثمارات الاقتصادية بدلاً من تجميدها مما يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي ودخول الأموال في الدورة الاقتصادية.

5-يخلق فرص عمل جديدة تساهم في رفع مستوى الدخل الفردي للمواطنين في سوريا ويخفف كثيرا عن الدولة مهمة خلق فرص عمل سنويا بما يتطلب ذلك من نفقات مادية.

6-يساهم في البناء الاقتصادي من خلال دخوله كقطاع هام في سياسة التعددية الاقتصادية بحيث تصبح على الشكل التالي:

1. القطاع العام.
2. القطاع المشترك.
3. القطاع التعاوني.

4.القطاع الخاص.

وسيكون له دور فعال في تلك السياسة من خلال السمات التي يتمتع بها من المرونة و العلمية و الحس الوطني.

7-يساهم في تحقيق سياسة الدولة الخارجية عربياً و دولياً من خلال الاتحاد التعاوني العربي و التحالف التعاوني الدولي ويستطيع التعاون المساهمة في التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحقيق سوق تعاونية عربية متكاملة بالاستفادة من اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة والمشاريع التعاونية العربية المشتركة وتنشيط استقطاب رؤوس الأموال الوطنية والعربية والأجنبية من خلال وعاء ادخاري مأمون.

إن كل ذلك يتطلب ما يلي:

1-إحياء المجلس الأعلى للتعاون:المشكل بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم / 689 / لعام/ 1961/ و الذي أكد السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات بكتابه رقم / 2534 / 1 /31 (5/م) تاريخ 1991/7/13 أنه لا يزال نافذاً لأنه لم يجر عليه أي تحويل أو تغير أو تبديل أو إلغاء و ليس بحاجة إلى تأكيد نفاذه.

و هذا المجلس يلحق برئاسة الجمهورية و يكون برئاسة إحدى نواب رئيس الجمهورية نظراً لأهمية المجلس و القطاع التعاوني ولما كانت الحكومة حاليا تسير في سياسة إلغاء المجالس العليا فيمكن نقل صلاحياته لمجلس الوزراء و من مهامه حسب القرار أنف الذكر:

1.رسم و تخطيط السياسة العامة للقطاعات التعاونية.

2-التنسيق فيما بين هذه القطاعات و مؤسساتها التعاونية لتحقيق و تنظيم أهداف المجتمع التعاوني.

3-اقتراح إنشاء مؤسسات تعاونية متخصصة.

4-تحديد اختصاصات الوزارات و المؤسسات التعاونية في نواحي الإشراف على قطاعات التعاون على أن يصدر باختصاصات الوزارات قرار من رئيس الجمهورية (نقترح هنا إنشاء وزارة للتعاون تكون مشرفة على الأنشطة التعاونية كافة كما سيرد لاحقا).

5-دراسة توفير الموارد و المعونة الفنية للمؤسسات و الهيئات التعاونية.

6-تنسيق وجوه استثمار موارد المؤسسات التعاونية ورسم سياسة موحدة لها لتتمكن القطاعات التعاونية المختلفة من تحقيق أهدافها.

7-اعتماد الخطة العامة للمؤسسات التعاونية و خطة كل فرع تابع لها المتعلقة بالتنمية و التنفيذ لسنة أو أكثر.

8-الإشراف على السجل العام للجمعيات التعاونية و حفظ صورة عنه و متابعة نشاط المؤسسات التعاونية و جميع البيانات و المعلومات المؤيدة لمساعدة هذه المؤسسات في إنجاز خطتها و تطوير الجمعيات التعاونية التابعة لها.

9-اعتماد ميزانيات المؤسسات التعاونية و فروعها و المصادقة على برامجها السنوية و إقرار الحساب الختامي للميزانيات المنتهية.

10-مناقشة التقرير السنوي للاتحاد التعاوني العام و اتخاذ القرارات لمساعدة الاتحاد على تحقيق أهدافه.

11-الإشراف على المؤسسة التعاونية للتدريب و الأبحاث و اعتماد ميزانيتها السنوية و مناقشة تقريرها السنوي و التصديق على الحساب الختامي لميزانيتها المنتهية.

12-اصدار القرارات المتعلقة في كل ما له صلة مشتركة بين المؤسسات التعاونية و المؤسسة الاقتصادية في الإقليم السوري.

13-إقرار الميزانية العامة للمجلس و عرضها على السيد رئيس الجمهورية للتصديق

14-يضع المجلس نظامه الداخلي و المالي.

15-وضع تقرير سنوي لرفعه إلى سيادة رئيس الجمهورية بشأن نشاط المجلس خلال السنة.

2- إنشاء الاتحاد العام للتعاون:ليكون المنظمة الشعبية التي تضم كافة التعاونيات بكل صورها (سكن. سياحة. نقل. خدمات. ادخار و تسليف. إنتاج. نقل. استهلاك.....) مع الإبقاء على الاتحادات النوعية.

3- إعادة النظر بمجمل التشريعات التعاونية و لجميع فروع التعاون على أساس فهم شامل لطبيعة العمل التعاوني و المطلوب منه و القادر عليه في هذه المرحلة وبما يتوافق مع التشريع التعاوني النموذجي المقترح..

4- توحيد الجهة المشرفة على قطاع التعاون بشكل عام و يمكن تنفيذ ذلك بإنشاء وزارة للتعاون أو هيئة عامة للتعاون وفقا لتوصيات المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي تتولى مهام تنشيط العمل التعاوني وتنفيذ الخطط المناط بالقطاع والبدء باتخاذ الإجراءات القانونية الضرورية (نقل صلاحيات وزارة الإسكان المشرفة على التعاون السكني ووزارة التموين المشرفة على التعاون الاستهلاكي ووزارة الصناعة المشرفة على التعاون الإنتاجي ووزارة الزراعة المشرفة على التعاون الزراعي ووزارة النقل المشرفة على تعاون النقل ووزارة السياحة المشرفة على التعاون السياحي 00000) والخطوات المطلوبة لإحياء المجلس الأعلى للتعاون وتشكيل الاتحاد العام للتعاون ودراسة الفعاليات الاقتصادية التي يمكن أن يشملها والمشاريع التي يمكن تنفيذها تحت هذا الباب بما يتلاءم مع خطة الدولة المستقبلية.

5-إنشاء المصرف التعاوني لاستيعاب المدخرات التعاونية ومن ثم استثمارها وفق الخطة التعاونية.

6-إعادة العمل بالمزايا والإعفاءات الممنوحة للتعاون الواردة بالقانون رقم 128 لعام 1957أو على الأقل منحه المزايا والإعفاءات الواردة في قوانين تشجيع الاستثمار وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

7- الترويج للتعاون كشكل من أشكال الممارسات الاقتصادية والاجتماعية عبر وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة.

8-نشر الثقافة التعاونية والتدريب والتأهيل للكوادر التعاونية.

9-الإطلاع على التجارب العربية والأجنبية بكافة صورها ووضع دراسة حول الموضوع تكون نواة لندوة تخصصية وللإجراءات التي ستتخذ لاحقا لتنفيذ الفكرة.

10-التحضير لإقامة ندوة متخصصة حول التعاون يدعى إليها عدد من المختصين من القطر والدول العربية والأجنبية.

إن تحقيق ذلك يجعلنا نتطلع إلى مستقبل زاهر للحركة التعاونية ، تساهم فيه في رسم السياسة الاجتماعية و الاقتصادية و تقوم بتنفيذ ما يسند إليها منها من خلال وعي كامل لمسؤولية كل فرد في هذا الوطن ووضع هذه المسؤولية أمانة في يده و حملاً على كاهله يحدوه الأمل بمستقبل مشرق.

المهندس محمد عامر الشيشكلي

المراجع:

1-بحث التعاون للدكتور حسن عجمية المقدم للندوة التعاونية العربية 1992.

2- محاضرة واقع ومبادئ وقيم التعاون والمتغيرات للسيد فاضل قديمي 1995.

3-منشورات ومذكرات الاتحاد العام للتعاون السكني في سوريا وخصوصا المقدمة للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي .

4-منشورات الاتحاد التعاوني العربي.

5-أعداد من مجلة صوت التعاون الصادرة عن الاتحاد التعاوني الاستهلاكي لمحافظة القاهرة في مصر.

6-قرارات وتقارير الأمم المتحدة والأمين العام ومنظمة العمل الدولية.

7-التجربة الألمانية للدكتور خالد يونس من مصر.

8-التجربة البلغارية للسيدين حبش حبشي جاويش و محمد حسن البطران من مصر.

https://www.mafhoum.com/syr/articles_02/shishkali/shishkali.htm

10 - المنظمات التعاونية في الوطن العربي

مصطفى العبد الله الكفري، الحوار المتمدن العدد: 701 - 2004 / 1 / 2

(دراسة تحليلية لبعض جوانب الحركة التعاونية في كل من مصر وسورية والأردن والكويت تونس واليمن)

نشأ التعاون الطبيعي (الفطري) مع ولادة الإنسان وشعوره بحاجته لأخيه الإنسان وعمل الأفراد في المشاعية البدائية بشكل مشترك وظهر العمل الجماعي والملكية المشتركة لوسائل الإنتاج. ثم تطور مفهوم التعاون مع مرور الزمن ليصبح

تنظيما اقتصاديا واجتماعيا يهدف لحماية الفئات الضعيفة وصغار المنتجين والمستهلكين والوقوف في وجه عمليات الاستغلال والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها النظام الإقطاعي الرأسمالي فالتعاون (نوع من السلوك الإنساني شوهد في مختلف عصور البشرية لجا إليه الإنسان في عمله وفي تصرفاته الخاصة والعامة. وقد كان في الماضي ولا يزال حتى الوقت الحاضر وسيلة للدفاع عن الحقوق) (1) ويعتبر التعاون وسيلة لتحسين واقع الأعضاء التعاونيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وليس هو غاية في حد ذاته، ولقد حقق التعاون نتائج إيجابية وملموسة واثبت جدواه على مر العصور وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية في العالم. ص11 كان ابن خلدون (1332 . 1406) أول من حاول إعطاء تفسير مادي لسعي الناس إلى الاجتماع وهو حاجتهم إلى الكسب والتعاون على تحصيل الرزق. يقول في ذلك:(إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء)

وهو لذلك مدفوع إلى (الاستعانة بأبناء جنسه... وإذا كان التعاون، حصل له (للإنسان) القوات للغذاء أو السلاح للمدافعة)

يتألف هذا الكتاب من 247 صفحة من القطع المتوسط وموزع على عشرة حقول إضافية إلى مقدمه وقائمه، كما أورد المؤلف بعض الجداول الإحصائية التي توضح لنا تطور الحركة التعاونية في بعض البلدان العربية وفي الوطن العربي.

الفصل الأول: (التعاون القطري المنظم) ص 34.9

أوضح المؤلف في هذا الفصل إن التعاون يؤدي إلى سرعة إنجاز العمل، كما عرض التعاون والجمعية التعاونية ثم أورد تصنيفا للجمعيات التعاونية يعدها حدد المبادئ الأساسية للتعاون وأهداف التعاونيات وعلاقتها بالدولة، كما ناقش موضوع الملكية التعاونية والبينات التنظيمي التعاوني.

(منذ انبثاق الحركة التعاونية المنظمة الذي ارتبط باسم الرواد الأوائل من عمال النسيج قبل 143 سنة، كانت التعاونيات تتطلع إلى تحقيق تنمية حقيقية ترفع مستوى معيشة المنتمين إليها. فبالإضافة للمبادئ العامة التي صاغها هؤلاء النساجون الأحرار ومن كان يدعمهم فكريا، فقد كان لهم أيضا موقف هام جدا

عندما اقروا (يجب أن نرتقي من مشتري احتياجات الأعضاء إلى صناعتها وزراعتها فنوفر بذلك لأنفسنا أرباح فريق ليس منا، ونوحد فوق هذا لأنفسنا وسائل العمل الشريف) ص241

الفصل الثاني: (أهمية التعاون في اقتصاديات الدول العربية) ص62.35

ناقش المؤلف في هذا الفصل دور التعاون في السياسة الاقتصادية الاجتماعية للدولة، ودور جامعة الدول العربية في دعم الحركة التعاونية من خلال لجنة خبراء التعاون العرب وإصدار ميثاق الحركة التعاونية العربية وتأسيس الاتحاد والتعاون العربي. كما تعرض لأهم المشاكل والصعوبات التي تواجه الحركة التعاونية العربية.

(إن بعض التعاونيات قد صار لها عمق تاريخي في عدد من أقطار الوطن العربي حيث يرجع تاريخ صدور أول قانون للتعاون في مصر إلي عام 1923، وكانت قد ظهرت أول تعاونية في هذا القطر قبل خمسة عشر عاما من هذا التاريخ. وفي أقطار أخرى مثل لبنان والعراق والسودان وسوريا ظهرت فيها بدايات الحركة التعاونية وتشريعاتها خلال الأربعينات من هذا القرن. وفي الكويت يجري الاحتفال هذه الأيام بمناسبة مرور 25 سنة على تأسيس أول جمعية تعاونية استهلاكية.

لقد تميزت الحركة التعاونية في أقطار الوطن العربي بطابعها الشعبي في بادئ أمرها، ثم أخذت تعمل تحت مظلة الحكومات وإشرافها. ونشاطاتها تتركز غالبا في المجالات الخدمية. والقليل منها يمارس العمل الإنتاجي المشترك. وبالنسبة للتعاونيات الزراعية لم تحسم بعد طبيعة عملها بشكل عملي ومقنع لأعضائها فيما إذا كان خدميا أو إنتاجيا ولا بد من توفير مستلزماته). ص38

الفصل الثالث: (الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في سورية) ص84.63

تلعب المنظمات التعاونية الإنتاجية وغير الإنتاجية دورا فعالا في تنفيذ خطط الدولة في القطر العربي السوري، كما وتسهم في عملية التنمية الاقتصادية . الاجتماعية ويوضح الدكتور يحي بكور الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، إن (الجمعيات التعاونية قاعدة لاقتصادية القادرة على تشكيل أساس قوي ومتين وعلمي لإعادة بناء الاقتصاد القومي المنهار في الدول المتخلفة. ولا سيما إذا ما علمنا بان هذه الجمعيات تنظيمات شعبية بالدرجة الأولى تعد أعضاءها لتقبل فكرة

الاستعداد للمستقبل وتحمل الصعاب الحالية في سبيله وهي بالدرجة الثانية أجهزة تمكن الحكومة من التعرف على الاحساسات والاستعدادات الحقيقية لعدد كبير من السكان فيما يخص المشروعات التي تعتزم الدولة تنفيذها. بالإضافة إلى المشروعات الخاصة بالجمعيات التعاونية). ص 65

حاول المؤلف في هذا الفصل أن يعرض تجارب الدول العربية في حقل التعاون فقدم لنا في هذا الفصل التجربة السورية في بناء الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية فتحدث عن المجلس الأعلى للتعاون والاتحاد التعاوني. تأسيسها وإدارتها ومصادر التمويل والإعفاءات والامتيازات التي تتمتع بها، وكيف تقوم بأعمالها المحاسبية وتوزيع الأرباح والخسائر وما هي الرقابة التي تمارسها على أعمال الجمعية وطريقة تصفيته وحل الجمعية التعاونية.

الفصل الرابع: (الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر) ص114.85

أما عن تجربة مصر التعاونية فقد افرد المؤلف فصلا للحديث عن التعاونيات الزراعية فأوضح المزايا التي يمتاز بها الاقتصاد التعاوني عن الاقتصاد الفلاحين الفردي. ثم تعرض للتشريعات التعاونية في مصر وكيف تم تأطير الحركة التعاونية. يعدها أوضح هيكلية البنيان التعاوني في مصر، والثورة الزراعية التي حدثت في عهد الرئيس الراحل مجال عبد الناصر من خلال تطبيق قانون الإصلاح الزراعي، وما هي أنواع الجمعيات التعاونية الزراعية في مصر ومناطق نشاطها وبخاص التعاونيات الزراعية في مناطق الائتمان الزراعي، والتعاونيات الزراعية في مناطق الإصلاح الزراعي، والتعاونيات الزراعية في مناطق استصلاح الأراضي.

يصعب على المزارع الفرد في مزرعته الصغيرة، أن يشتري جرارا أو حصاده لوحده كما يصعب عليه أن يؤمن الآليات الزراعية المختلفة أو استخدام الكيمياء وتطوير استخدامها، أو إقامة شبكة ري حديثة خاصة به. ما هو الحل ؟. الجمعيات التعاونية الزراعية وحدها القادرة على مساعدة الفلاح في تامين مثل هذه المتطلبات. حيث يجري من خلال التعاونيات الزراعية توزيع الأرض في مساحات اكبر لعمل الآليات الكبيرة، وتوفر المكننة في عملية الإنتاج الزراعي، كما تستطيع أن تقيم شبكات ضخمة للري، واستخدام الأسمدة الكيماوية. كل هذا يؤدي بالتأكيد إلى رفع مستوى

الإنتاج وتخفيف أعباء العمل وتخفيض تكلفة الإنتاج. إن الجمعيات غير محدودة لاستخدام التنظيم العلمي الحديث في الإنتاج والعمل والإدارة وللاستفادة من الثورة العلمية والتقنية الحديثة في الاقتصاد الزراعي. ص88

الفصل الخامس: (التعاونيات الإنتاجية الحرفية في سورية) ص115-134

توضح فيه المؤلف أهمية الصناعات الحرفية ودورها في الاقتصاد الوطني. كما تحدث عن الجمعية التعاونية الحرفية في سورية، كيف يتم تأسيسها؟ وما هي أهدافها؟ وطريقة تمويلها وإدارتها. ثم تحدث عن الاتحاد العام للجمعيات الحرفية الذي يشرف على كافة الجمعيات التعاونية الحرفية في سورية. ومشاريعه الاستثمارية. كما أورد أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المنظمات التعاونية الحرفية في سورية. ويضم القطاع الحرفي كثيرا من الأنشطة الاقتصادية ويمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى فرعين رئيسين:

1. الصناعات الحرفية: مثل صناعة السجاد والنسيج واليدوي والأثاث والحلي والمجوهرات وغيرها.

2. الحرف الخدمية مثل الجزارة، والحلاقة، وتنظيف الملابس وغيرها.

الفصل السادس: (التعاونيات الاستهلاكية في تونس) ص135-154

تحدث فيه المؤلف عن نشأة التعاونيات الاستهلاكية في الجمهورية التونسية وكيف نمت وتطورت في البداية، وكيف انتكست وتراجعت هذه الجمعيات وقد عرف التعاون الاستهلاكي على انه اتحاد العمال والفلاحين ومختلف فئات ذوي الدخل المحدود لأجل جلب المنتوجات الضرورية وتوزيعها بأفضل السبل وانسب الأسعار. كما أوضح المؤلف الشروط والمقومات اللازمة لنجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فإذا توفرت الجمعيات نجاحا كبيرا. وهذا ما حصل في تونس في بداية تأسيس التعاونيات. ثم تراجعت هذه الشروط والمقومات مما أدي إلى تراجع دور التعاونيات.

الفصل السابع: (المنظمات التعاونية في دولة الكويت) ص155-166

عرض فيه المؤلف كيف بدأ النشاط التعاوني المنظم في دولة الكويت، وكيف تطورت الحركة التعاونية الاستهلاكية الكويتية وما هي الآفاق المستقبلية للحركة التعاونية في الكويت.

بدأ النشاط التعاوني في دولة الكويت في عام 1941 وتأسست أول جمعية تعاونية مدرسية في المدرسة المباركية ثم ظهرت جمعيات تعاونية أخرى في بعض المدارس. وتأسست الجمعيات الثقافية الاستهلاكية منذ عام 1955 وفي عام 1963 وبعد صدور دستور دولة الكويت تأسست أول جمعية تعاونية استهلاكية رسمية في المناطق السكنية بضواحي الكويت وانتشرت وازدهرت الحركة التعاونية الاستهلاكية في الكويت.

(ويمكن القول أن التعاونيات الاستهلاكية في دولة الكويت تسعى إلى تحقيق هدفين كبيرين هما: الأول اقتصادي قصد منه تركيز الانتباه والاهتمام على تطوير المجالات الاقتصادية من خلال تضافر الجهود الفردية مع الاحتياجات والمصالح العامة ضمن إطار تنظيم محدد هو الجمعية التعاونية ومن مزايا هذا التنظيم تعبئة جميع الموارد الإنسان والمادية المتاحة في سبيل إيصال الخدمات باستمرار إلى مجموعة الأفراد التي يتكون منها هذا التنظيم أو يتعامل معهم والثاني اجتماعي قصد منه تركيز الاهتمام على التنمية الاجتماعية من خلال سلسلة من الإجراءات والقواعد التنظيمية الرسمية منها وغير الرسمية التي تنبثق من الهدف الاقتصادي وتوضع هذه القواعد أساسا لحماية أصحاب الدخول الصغيرة أو المحدود من الاستغلال والجشع). ص158

الفصل الثامن: (الحركة التعاونية في الأردن ودور التعاونيات السكنية من اجل مشكلة السكن) ص 188.167

(عرفت فلسطين وإمارة شرق الأردن التعاون المنظم مع بداية الانتداب البريطاني، حيث قامت حكومة الانتداب البريطاني في بداية العقد الثالث هذا القرن بتنشيط التعاونيات التي تخدم مصالحها. وصدرت في عام 1933م بعض القوانين التي تنظم إقامة الجمعيات التعاونية في ظل الانتداب. وتم إنشاء المواد الغذائية والأولية التي يحتاجها. (1) وبعد صدور قرار التقسيم في فلسطين عام 1948م وضم

الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية عام 1950م، بدأت الحكومة الأردنية تعمل على تطور التعاونيات والحركة التعاونية منذ عام 1952م، وأصدرت قانون التعاون الجديد في عام 1956م، والذي كان له كبير الأثر في تنظيم وتأطير الحركة التعاونية الأردنية). ص 170

(وقد نشطت حركة تأسيس الجمعيات التعاونية بمختلف أنواعها في الأردن، وتطورت أفقيا وعاموديا، وتحتل التعاونيات الزراعية المرتبة الأولى (42%) ثم يليها التعاونيات السكنية (19,3%) وبعدها الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض، وتليها تعاونيات المنفعة المتبادلة والجدول الأول يوضح لنا توزيع الجمعيات التعاونية في الأردن حسب نوع الجمعية، وحسب الموقع)ص171 حاول المؤلف في هذا الفصل أن يرصد تطور الحركة التعاونية الأردنية وظهور أو تشريع تعاوني في الأردن ثم أوضح كيف تطورت المشكلة السكنية بعد الهجرة القسرية للفلسطينيين إلى شرق الأردن، وما هو دور الجمعيات التعاونية السكنية في حل مشكلة السكن في الأردن.

الفصل التاسع: (الجمعيات التعاونية السكنية في سورية ص 189.218)

عرض فيه المؤلف نشوء الجمعيات التعاونية السكنية في سورية وتطويرها، وكيف تتم إدارة الجمعيات التعاونية السكنية من خلال الهيئة العامة ومجلس الإدارة وهيئة المستفيدين كما ناقش موضوع تمويل الجمعيات التعاونية السكنية السورية والصعوبات التي تعاني منها هذه الجمعيات. كما تحدث المؤلف عن الهيئة العليا التي تشرف على الجمعيات التعاونية السكنية السورية وهي الاتحاد العام للتعاون السكني.

الفصل العاشر: (الحركة التعاونية في الجمهورية اليمنية) ص219.240

(بدأ تأطير الحركة التعاونية اليمنية بعد قيام ثورة أيلول ومنذ عام 1963م، حيث صدر القانون التعاوني رقم 11 لعام 1963م. ولعدم تحديد الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه القوانين عبر مرحلة التطبيق العملي نتيجة لما كانت تعاني منه بسبب ظروف الحرب الأهلية، فقد ظلت هذه القوانين غير فاعلة. وكانت التشريعات التعاونية التي حاولت تأطير الحركة التعاونية في اليمن متأثرة بتجارب البلدان العربية التعاونية والتجارب المحلية (المبتدئة بتكوين الجمعيات الخيرية أو بالأصح

بأشكال التعاون الخيري نشأ بين أوساط المثقفين والعمال في المدن، ومنها على سبيل المثال تجربة إنشاء الصندوق التعاوني الخيري في مدينة الجديدة في أواخر الخمسينات والذي تأسس على إثر حادثة حريق مروعة أصابت حياء مدينة الجديدة) ص 223

تضمن الفصل نشأة التعاون في اليمن وكيف تم تأطير الحركة التعاونية وما هي مؤسسات قيادة وإدارة الحركة التعاونية اليمنية. ثم عرض الهيكل التنظيمي للحركة التعاونية في اليمن، كما ناقش موضوع الحركة التعاونية ودورها في نشر التعليم في اليمن. وكيف تقوم الدولة بدعم وتطوير الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية.

تقويم الكتاب:

لقد حاول المؤلف أن يحدد لنا فوائد التعاون ومزاياه ومتطلباته وفقا لما يلي:

. يمكن للمواطن أن يسكن في منزل تملكه جمعية تعاونية وان يأكل في مطعم تعاوني، وان يشتري حاجياته من مخزن تعاوني وان يؤمن على بيته وسيارته وحياته في جمعيات تعاونية للتأمين، وان يؤمن حاجاته من الكتب والمنشورات والمطبوعات من جمعية تعاونية للنشر والطباعة، كما ويمكن له أن يحصل على الخدمات الصحية من المشفى التعاوني، وان يحضر حفلات الموسيقى والرقص والغناء والتمثيل في صالات تعاونية. وهذا يؤكد أن التعاون شمل نواحي الحياة كافة.

. إن الجمعيات التعاونية سواء كانت جمعيات للإنتاج أم جمعيات للاستهلاك، ليست إلا منظمات اقتصادية يجب أن ترتفع بمستوى كفايتها لأداء عملها، إذا أرادت أن تحقق الأهداف المتوخاة من تأسيسها وتنجح في نشاطها وتتفوق على منافسيها في المشروعات التي تقوم بنشاط مماثل. والتعاون هو ضد الجشع والاستغلال، وقامت الجمعية التعاونية بهدف حماية مصالح الأعضاء ورفع الاستغلال عنهم.

. إن نجاح التعاونية في تحقيق أهدافها يمكنها توضيح مزايا العمل التعاوني وتفوقه اقتصاديا واجتماعيا. وبدون تحقيق ذلك وبيان مزايا العمل التعاوني سوف يعزف المواطنون عن الانضمام إلى الجمعيات التعاونية والعمل من خلالها. وعندما تخفق التعاونيات في تحقيق أهدافها ستولد شعور

بعدم جدوى العمل التعاوني.وهذا من اخطر المسائل التي يجب تفادي وقوعها، بخاصة في المراحل الأولى لتأسيس التعاونيات.

. يقع على عاتق الدولة مسؤولية تطوير الحركة التعاونية، ولا بد من توفير مستلزمات التطور، بخاصة في المراحل الأولى لنشوء الحركة التعاونية. إن على الدولة مساعدة التعاونيات. وإرشادها إلى وسائل تحقيق أهدافها، وتأمين الكوادر الفنية والإمكانيات اللازمة لنجاحها كافة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة المحافظة على الصفة الشعبية للحركة التعاونية، والتمسك بالمبادئ الديمقراطية التعاونية في تأسيس الجمعيات وإدارتها وممارستها لنشاطها، الأمر الذي يؤدي إلى تمكنها من الاعتماد على النفس. وسيكون لفرض قرارات الأجهزة الحكومية على الحركة التعاونية اثر سلبي يؤدي أحيانا إلى فشل التعاونيات وعدم قدرتها على الاستمرار.

(يمكن أن تكون التعاونيات من العوامل الهامة والمؤثرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، لكن هذا يرتبط بحجم هذه التعاونيات وعلاقتها مع الحكومة من جهة وعلاقتها مع المجتمع من جهة ثانية. ويمكن للنظام السياسي الاجتماعي القائم في دولة ما أن يدعم ويزيد من دور التعاونيات في بناء الاقتصاد الوطني إذا أراد ذلك، كما ويمكن له، أن يقلل من أهمية التعاونيات ودورها. وهذا يعود إلى الإيمان أو عدم الإيمان بالحركة التعاونية ويتفاوت دور الجمعيات التعاونية في التنمية من دولة عربية لأخرى وذلك بحسب حجم التعاونيات وتطويرها في هذه البلدان. ومن المؤكد أن للتعاونيات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية من خلال علاقة الأعضاء التعاونيين في الجمعية أو من خلال علاقة الجمعيات مع المجتمع المحيط بها).

ومع ذلك فقد استطاع المؤلف أن يوضح لنا دور وأهمية التعاون وتحديد مزاياه ومتطلبات وتطويره لكن الملاحظ تراجع دور التعاونيات وبخاصة الإنتاجية لتحل محلها الشركات الخاصة التي تعتمد على نظام السوق.

وبخاصة في موجة الإصلاحات الاقتصادية الجارية في معظم البلدان العربية والتي تدعو إلى التحرير والخصخصة والتحول إلى اقتصاد السوق.

ويبقى هذا الكتاب تجربة ناجحة في تحليل بعض جوانب الحركة التعاونية في بعض الدول العربية وهو ما نحتاج إليه المكتبة العربية اليوم.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
جامعة دمشق – كلية الاقتصاد
gasomfa@scs-net.org

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

تحية طيبة،

أرسل لكم م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2024/530

التعاون والجمعيات التعاونية

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 15 حزيران، 15 June 2024

هذا التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: هنا

Weekly Economic Report No. 530

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

Download link for the report in PDF format: [here]